الجمهورية التونسية
وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية
وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف

التقرير السنوي للقدرة على الأداء

لسنة 2018

ماي 2019

الفهرس

المحور الأول: التقديم العام

1. تقديم عام لأهم جوانب نشاط الوزارة خلال سنة 2018 7

2. تنفيذ ميزانية الوزارة لسنة 2018 9

المحور الثاني: تقديم برامج الوزارة

I. البرنامج1: " البنية التحتية للطرقات "

1. التقديم العام للبرنامج 14

2. تقديم عام للإنجازات الإستراتيجية الخاصة بالبرنامج 15

3. نتائج القدرة على الأداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2018 19

1.3 تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج..... 19

2.3 تقديم لنتائج القدرة على الأداء وتحليلها..... 21

4. التّوجّهات المستقبلية لتحسين الأداء 24

II. البرنامج2: " حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي "

1. التقديم العام للبرنامج 25

2. تقديم عام للإنجازات الإستراتيجية الخاصة بالبرنامج 26

3. نتائج القدرة على الأداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2018 28

1.3 تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج..... 31

2.3 تقديم لنتائج القدرة على الأداء وتحليلها..... 33

4. التّوجّهات المستقبلية لتحسين الأداء 35

III. البرنامج3: " التهيئة الترابية والتعمير والمدن "

1. التقديم العام للبرنامج 36

2. تقديم عام للإنجازات الإستراتيجية الخاصة بالبرنامج 38

3. نتائج القدرة على الأداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2018 41
1.3 تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج..... 45
2.3 تقديم لنتائج القدرة على الأداء وتحليلها..... 46
4. التّوجّهات المستقبلية لتحسين الأداء 51
IV. البرنامج4: " تطوير وتنمية قطاع البناء "
1. التقديم العام للبرنامج 53
2. تقديم عام للإنجازات الإستراتيجية الخاصة بالبرنامج 54
3. نتائج القدرة على الأداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2018 55
1.3 تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج..... 56
2.3 تقديم لنتائج القدرة على الأداء وتحليلها..... 60
4. التّوجّهات المستقبلية لتحسين الأداء 62
V. البرنامج9: "القيادة و المساندة"
1. التقديم العام للبرنامج 63
2. تقديم عام للإنجازات الإستراتيجية الخاصة بالبرنامج 64
3. نتائج القدرة على الأداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2018 65
1.3 تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج..... 66
2.3 تقديم لنتائج القدرة على الأداء وتحليلها..... 67
4. التّوجّهات المستقبلية لتحسين الأداء 69

المحور الأوّل:

التقديـــم العـــــام

يعرض هذا التقرير أهم ما تم إنجازه لسنة 2018 وفقا لما تم برمجته بالمشروع السنوي للقدرة على الأداء و لأولويات المرحلة القادمة الهادفة أساسا إلى دعم قدرات الاقتصاد الوطني وتعزيز مقومات التنمية المستدامة، ويلخص إطار القدرة على الأداء أهم الأنشطة المنجزة مقارنة بالتقديرات المبرمجة لمهمة التجهيز لسنة 2018 على ضوء التوجهات المستقبلية وإستراتيجية الدولة في قطاع التجهيز الهادفة إلى تعزيز مقومات الاقتصاد الوطني ورسم التوجهات الإستراتيجية للقطاع.

كما يعرض التقرير السنوي للقدرة على الأداء أهم جوانب نشاط الوزارة خلال سنة 2018 خاصة في ما يتعلق بمدى تحقيق إطار القدرة على الأداء الخاص بكل برنامج ويقدم قراءة تحليلية لنتائج تنفيذ إستراتيجية الدولة لمهمة التجهيز، كما يتطرق التقرير إلى مدى تنفيذ ميزانية البرامج مقارنة بالتقديرات التي تمت برمجتها بالمشروع السنوى للقدرة على الأداء لنفس السنة ويبين أهم الصعوبات التي حالت دون بلوغ النتائج المرجوة للبعض منها مع بيان لجملة الإجراءات والتّوجّهات المستقبلية لتحسين الأداء،

وفي هذا الإطار تواصل خلال سنة 2018 العمل على تنفيذ سياسة الدولة في مجال البنية التحتية للطرقات حيث تم مضاعفة الطريق الوطنية 12 بين سوسة و القيروان و الطريق الوطنية 4 بين زغوان وسليانة و مضاعفة الطريق الجهوية 133 بزغوان في ما يخص الطرقات المهيكلة بالمدن كما تم في مجال التهيئة الترابية والإسكان مواصلة تغطية التراب الوطني والجهات الداخلية بأمثلة توجيهية لتهيئة وتنمية الولايات،

إضافة إلى مواصلة دراسة الخارطة الوطنية للبنية التحتية والتجهيزات الجماعية الكبرى أفق سنة 2030 (تم الإنهاء من اعداد المرحلة الأولى من دراسة الخارطة الوطنية للتجهيزات الجماعية الكبرى والبنية التحية وبصدد مراجعة المرحلة الثانية) و العمل على تحسين الاتصال والتواصل مع مختلف الأطراف المتدخلة في مجال التهيئة الترابية،

أما في ما يخص مجال التهيئة الترابية والتعمير والإسكان فقد تم تدعيم التنمية الجهوية الشاملة والمتوازنة من أجل تقليص الفوارق بين الجهات وتنويع القاعدة الاقتصادية بها والعمل على استكشاف الفرص التي تتيحها مختلف الجهات والأقطاب الاقتصادية، إضافة إلى تدعيم اللامركزية من خلال إعادة توزيع الأدوار بين مختلف المتدخلين على المستوى الوطني والجهوي والمحلي وإعطاء صلاحيات أكبر للجهات والجماعات المحلية،

وفي مجال تطوير وتنمية قطاع البناء تم تعزيز البناء المستدام بمثالية البنايات العمومية من خلال انجاز بنايات مقتصدة للطاقة وصديقة للبيئة.

وقد تم في هذا المجال تعزيز قدرات التدخل للإدارة العامة للبنايات المدنية في مجال البناء المستدام بهدف تطوير القدرات الفنية للمتدخلين في تصميم وانجاز البنايات المستدامة ، إلى جانب ادخال الممارسات الجيدة عند انجاز البنايات العمومية والتحكم في المشاريع المنجزة من قبل صاحب المنشأ المفوض والاستشارة والمساعدة الفنية لانجاز مشاريع البنايات غير المدنية في مراحل معينة من الانجاز.

وفي ما يخص برنامج القيادة والمساندة فقد تم تطوير نسبة تأطير الأعوان وتكوينهم ورسكلتهم في مختلف مجالات التصرف ذات العلاقة ببرامج الوزارة للرفع من مردودية العمل الإداري وجودته وتمكين الإطارات والأعوان من مواكبة المستجدات الإدارية والعمل على تطوير الإدارة بالإضافة إلى مواصلة تركيز الإتصال الإلكتروني (البوابات والأنترانات، الأنترنات ...) وتطوير التصرف الإلكتروني في الوثائق،

وفي هذا الإطار، يتناول التقرير في محوره الأول، تقديم لمحة عن أهم جوانب نشاط الوزارة وتنفيذ ميزانيتها خلال سنة 2018 ثم وفي محور ثان، تقديم عام للبرامج وإنجازاتها الإستراتيجية وإعلان نتائج القدرة على الأداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2018 إضافتا إلى مقارنتها بالتقديرات، وبما تم تحقيقه خلال سنة 2018، أخيرا تقديم التّوجّهات المستقبلية لتحسين الأداء.

1. تقديم عام لأهم جوانب نشاط الوزارة خلال سنة 2018 :

تنقسم مهمة التجهيز إلى أربع برامج عملياتية تترجم السياسات القطاعية للوزارة وبرنامج قيادة ومساندة حسب منهجية التصرف في الميزانية حسب الأهداف وفقا لما يلي :

- برنامج 1: البنية التحتية للطرقات،
- برنامج 2 : حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي،
- برنامج 3 : التهيئة الترابية والتعمير والمدن،
- برنامج 4 : تطوير وتنمية قطاع البناء،
- برنامج 9 : القيادة و المساندة.

1.1 أهم الإنجازات التي تم تحقيقها :

تواصل العمل خلال سنة 2018 على تنفيذ إستراتيجية الوزارة في مجال الطرقات التي تهدف إلى تنمية وتطوير الطرقات و الطرقات السيارة على الصعيد الوطني و المغاربي إلى جانب العناية بالطرقات المهيكلة و وضع نظام خاص بالمسالك الريفية مع إعطاء الأولوية لإنجاز أشغال الصيانة،

وفي مجال الطرقات السيارة تواصل دراسة الطريق السيارة بوسالم الحدود الجزائرية وأشغال الطريق السيارة قابس – مدنين – رأس الجدير ويجرى حاليا أعمال تحرير الحوزة العقارية للطريق السيارة ECOSO الجزء تونس - جلمة وتم اعلان طلب عروض لتحرير حوزة المشروع.

أما في مجال الطرقات مهيكلة بالمدن فقد تم انجاز مضاعفة الطريق الوطنية 12 بين سوسة و القيروان و الطريق الوطنية 4 بين زغوان وسليانة و مضاعفة الطريق الجهوية 133 بزغوان ومنعرج تالة القصرين. تتواصل أشغال انجاز 8 محولات على الطريق الحزامية بصفاقس الحصة الأولى و الثانية وتم اعلان طلب عروض للحصة الثالثة و الرابعة. انطلقت أشغال المدخل الشمالي الجنوبي لمدينة صفاقس الجزء الأول وتم اعلان طلب العروض للجزء الثاني. كذلك انطلقت أشغال مضاعفة الطريق الجهوية 27 بين نابل وقربة الجزء الأول و تم اعلان طلب عروض للجزء الثاني بين قربة و منزل تميم. كما تم اعلان طلب عروض لمشروعي ربط تطاوين بالطريق السيارة أ1 و مضاعفة الطريق الرومانية (ط ج 117) بمدنين.

وفي مجال التهيئة الترابية فقد تم تدعيم التنمية الجهوية الشاملة والمتوازنة من أجل تقليص الفوارق بين الجهات وتنويع القاعدة الاقتصادية بها والعمل على استكشاف الفرص التي تتيحها مختلف الجهات والأقطاب الاقتصادية،

تدعيم اللامركزية من خلال إعادة توزيع الأدوار بين مختلف المتدخلين على المستوى الوطني والجهوي والمحلي وإعطاء صلاحيات أكبر للجهات والجماعات المحلية،

أما في ما يخص تطوير وتنمية قطاع البناء فقد تم تحسين الخدمات المتعلقة بالترخيص لمكاتب الدراسات والمهندسين المستشارين والمراقبين الفنيين والخبراء في المساحة والمقاولات ومتابعتهم. إضافة إلى السهر على حسن التصرف في الصفقات وعقود المصممين. والسهر على انجاز أشغال المشاريع المفوضة في الآجال.

التحكم في كلفة المشاريع المفوضة.

وقد تميزت سنة 2018 بمواصلة متابعة تطوير نسبة تأطير الأعوان وتكوينهم ورسكلتهم في مختلف مجالات التصرف ذات العلاقة ببرامج الوزارة للرفع من مردودية العمل الإداري وجودته وتمكين الإطارات والأعوان من مواكبة المستجدات الإدارية والعمل على تطوير الإدارة

مواصلة تركيز الإتصال الإلكتروني (البوابات والأنترانات، الأنترنات ...) وتطوير التصرف الإلكتروني للوثائق،

ترشيد وحسن تنفيذ النفقات في مختلف بنود مصاريف التسيير،

تحسين التصرف في البنايات والتجهيزات والعمل على صيانتها،

2. تنفيذ ميزانية الوزارة لسنة 2018 :

1.2 ميزانية الوزارة مقارنة بالتقديرات حسب طبيعة النفقة

تمّ ضبط تنفيذ ميزانية وزارة التجهيز لسنة 2018 في حدود **1 674 947** أ.د أي بنسبة تطور قدرها 7,75 % مقارنة بسنة 2017 (**1 662 045** أ د) موزعة كما يلي :

- نفقات التصرف: **146 817** ألف دينار
- نفقات التنمية: **1 480 130** ألف دينار

الحسابات الخاصة في الخزينة: **48 000** ألف دينار

وقد تمّ توزيع هذه الإعتمادات على أربعة برامج عملياتية تمثل السياسات القطاعية للوزارة وبرنامج قيادة ومساندة حسب متطلبات كل برنامج وفقا للجدول التالي :

جدول عدد 1:

تنفيذ ميزانية الوزارة لسنة 2018 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة (إع الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البرامج والبرامج الفرعية	ق.م الأصلي 2018	ق.م التكميلي 2018 (1)	إنجازات 2018 (2)	الانجازات مقارنة ق.م التكميلي 2018	
				المبلغ (2) - (1)	نسبة الإنجاز % (2)/ (1)
نفقات التصرف	**150 128**	**146453**	**140 535**	**-5 918**	**96%**
التأجير العمومي	91 816	91455	86 395	**-5 060**	**94%**
وسائل المصالح	55 432	52118	51 230	**-888**	**98%**
التدخل العمومي	2 880	2880	2 909	**29**	**101%**
نفقات التنمية	**1 357 883**	1400000	**1 277 483**	**-122 517**	**91%**
الاستثمارات المباشرة	**1 350 263**	1398380	**1 275 863**	**-122 517**	**91%**
على موارد الميزانية	809 330	943380	830 556	**-112 824**	**88%**
على القروض الخارجية الموظفة	540 933	455000	445 307	**-9 693**	**98%**
التمويل العمومي	**7 620**	1620	**1 620**	**0**	**100%**
على موارد الميزانية	7 620	1620	1 620	**0**	**100%**
صناديق الخزينة	**48 019**	48000	**22 761**	**-25 239**	**47%**
المجموع العام للوزارة بدون الموارد الذاتية للمؤسسات	**1 556 030**	**1 594 453**	**1 440 779**	**-153 674**	**90%**

رسم بياني عدد 1:

مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية سنة 2018

التوزيع حسب طبيعة النفقة (إع الدفع)

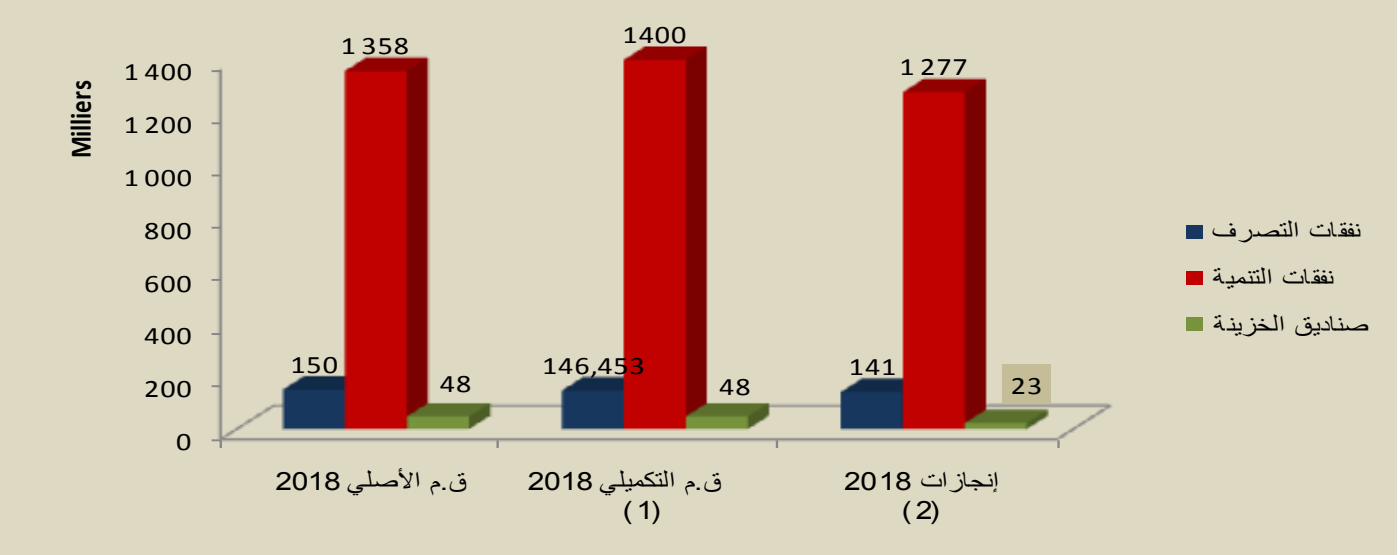

2.2 ميزانية الوزارة مقارنة بالتقديرات حسب البرامج

جدول عدد 2:

تنفيذ ميزانية الوزارة لسنة 2018 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب البرامج (إع الدفع)

الوحدة: ألف دينار

بيـــان البرامج	ق.م الأصلي 2018	ق.م التكميلي 2018 (1)	إنجازات 2018 (2)	الانجازات مقارنة ق.م التكميلي 2018	
				المبلغ (2) - (1)	نسبة الإنجاز % (2)/(1)
الجسور والطرقات	1 121 726	1 160 098	1 110 099	-49 999	96%
حماية المدن والشريط الساحلي	69 572	69 452	51 214	-18 238	74%
التهيئة الترابية والمدن	312 489	312 489	221 050	-91 439	71%
المنشآت المفوضة	15 431	15 732	15 252	-480	97%
القيادة والمساندة	36 812	36 682	31 440	-5 242	86%
المجموع	**1 556 030**	**1 594 453**	**1 429 055**	-165 398	90%

* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات.

رسم بياني عدد 2 :

مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية سنة 2018

التوزيع حسب البرامج (إع الدفع)

الوحدة: ألف دينار

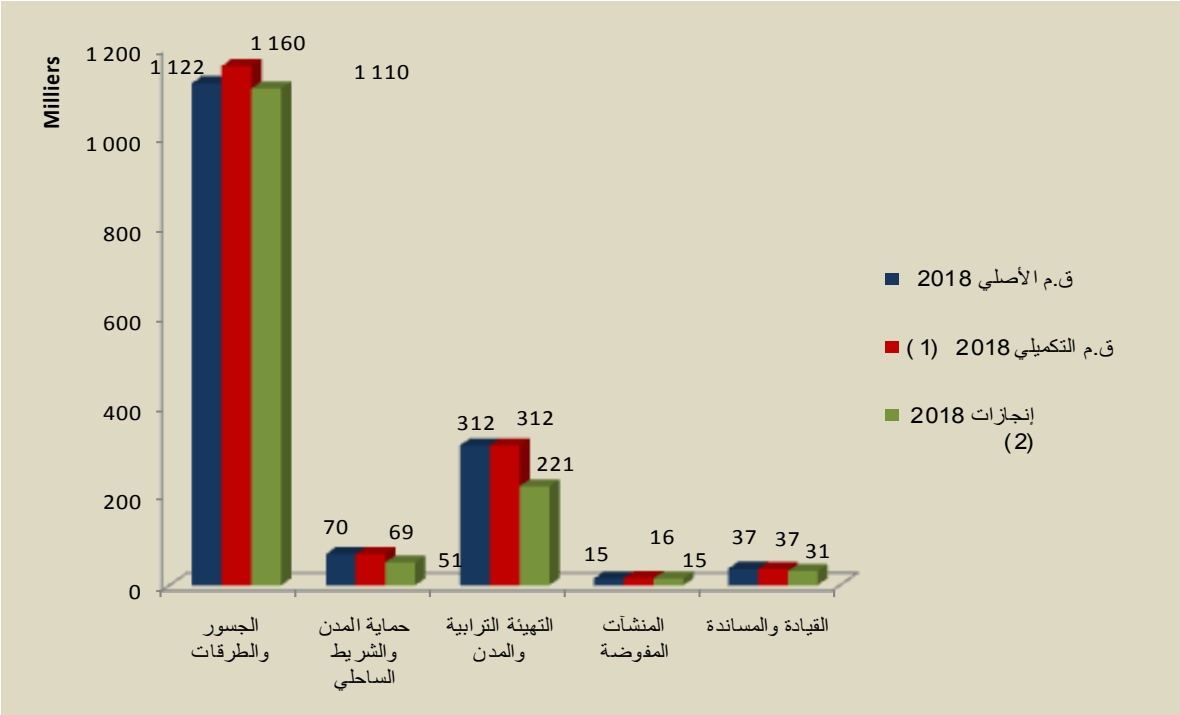

المحور الثاني

تقديم برامج الوزارة

I. البرنامج 1
البنية التحتية للطرقات

رئيس البرنامج: السيد صلاح الزواري مدير عام الجسور والطرقات تولّى رئاسة البرنامج منذ سنة 2015

1. التقديم العام للبرنامج

أنهيت للبرنامج الأول مهمة إعداد و تنفيذ سياسة الوزارة في مجال الطرقات والطرقات السيارة و المسالك الريفية. و تهدف هذه السياسة إلى جعل البنية الأساسية للطرقات تستجيب لمتطلبات الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وربط كافة جهات البلاد بطرقات تضمن ديمومة حركة المرور والسلامة لمستعمليها مع مراعاة الجوانب الجمالية والبيئية وذلك لمواكبة نسق التطور الملحوظ لأسطول السيارات.

وبالتالي فإن البرنامج الأول: البنية التحتية للطرقات صاحب العمل يعتبر مسؤولا على جميع المشاريع المتعلقة بالبنية الأساسية للطرقات التي تكون فيها الدولة صاحبة المبنى. وينقسم هذا البرنامج إلى برنامجين فرعيين: تطوير البنية التحتية للطرقات ، صيانة شبكة الطرقات المرقمة والمسالك الريفية

1.1 تقديم البرامج الفرعية

ينقسم برنامج البنية التحتية للطرقات الى برنامجين فرعيين كما يلي:

أ - البرنامج الفرعي 1: تطوير البنية التحتية للطرقات

يسهر على التخطيط و القيام بالدراسات اللازمة ومتابعة المراحل الإجرائية الخاصة بطلبات العروض و تحرير الحوزة لانجاز أشغال مشاريع البنية التحتية للطرقات التي من شأنها تأهيل الشبكة الأساسية للطرقات والمسالك حتى تسهل حركة المرور، تحد من الاكتظاظ، توفر رفاهة أفضل لمستعملي الطريق وتساهم في فك العزلة عن المناطق الداخلية. كما تتم متابعة سير انجاز هذه المشاريع بمساعدة الإدارات المركزية ووحدات الانجاز و الإدارات الجهوية للتجهيز.

ب - البرنامج الفرعي 2: صيانة شبكة الطرقات المرقمة والمسالك الريفية

تحرص الإدارة العامة للجسور والطرقات على المحافظة على الحالة الحسنة للمعبد والتجهيزات فتقوم مصالحها بعملية الصيانة والتعهد الدوري لشبكة الطرقات والمتمثلة في تجديد الطبقة السطحية للطرقات المعبدة من نوعية Monocouche و Bicouche وخرسانة اسفلتية. كما تقوم بالصيانة الإعتيادية والمتمثلة في إصلاح جنبات الطريق وتركيز علامات التشوير و التشوير الأفقي وصيانة المنشآت المائية وفواصل جسور والإنارة العمومية. إضافة إلى القيام بأشغال معالجة نقاط تكرار الحوادث و عند حدوث الكوارث الطبيعية نتيجة تهاطل الأمطار أو الثلوج بنسب كبيرة فإن الإدارة العامة للجسور و الطرقات تتدخل لإصلاحها و معالجتها.

2.1 تقديم أهداف البرنامج

يحتوي هذا البرنامج على أربعة أهداف رئيسية كالتالي :

الهدف 1.1.1: تنمية وتطوير الطرقات و الطرقات السيارة على الصعيد الوطني و المغاربي

الهدف 2.1.1 : تحسين ربط التجمعات الريفية بشبكة الطرقات المرقمة،

الهدف 1.2.1: المحافظة على نوعية و جودة شبكة الطرقات.

2. تقديم عام للإنجازات الإستراتيجية الخاصة بالبرنامج

1.2 أهم الإصلاحات والأهداف الإستراتيجية التي تم تحقيقها والتي لها علاقة مباشرة بالبرنامج

- طلب عروض الدفعة الثانية من البرنامج الوطني التحفيزي للشباب أصحاب الشهائد العليا لبعث مقاولات صغرى في مجال الصيانة العادية للطرقات حسب 4 اختصاصات وهي: 1) التشوير العمودي و الأفقي، 2) العناية بنظافة الطرقات 3) إصلاح قارعة الطريق و 4) صيانة التنوير العمومي

- تم إبرام مشروع اتفاقية مع الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية بتاريخ 25 ديسمبر 2018 لتمويل انجاز 912 كلم من المسالك الريفية بـ 22 ولاية بمبلغ قيمته 30 مليون دينار كويتي،

- يتواصل القيام بالدراسات الاستراتيجية المتعلقة بالقطاع من ذلك دراسة تأهيل بطاحات جربة (بصدد المصادقة على المرحلة الثالثة و الأخيرة)، دراسة ووضع منظومة معلومات حول شبكة الطرقات المرقمة (نسبة الانجاز 70%)، دراسة تأهيل القطاع (بصدد اعداد المرحلة الأولى من الدراسة)، المخططات الجهوية للمقاطع (بصدد انهاء المرحلة الثالثة والأخيرة)، فهرس حساب جسم الطريق Catalogue de dimensionnement de chaussée (بصدد اعداد المرحلة الأولى) وكذلك القيام بدراسة لقطاع الطرقات السيارة. أغلب هذه الدراسات ممولة من قبل البنك الافريقي للتنمية و البنك الدولي.

2.2 أهم الإنجازات والأنشطة والمشاريع الكبرى التي تم القيام بها لتحقيق أهداف البرنامج

أ - البرنامج الفرعي 1: تطوير البنية التحتية للطرقات

الطرقات السيارة

تتواصل دراسة الطريق السيارة بوسالم الحدود الجزائرية وأشغال الطريق السيارة قابس – مدنين – رأس الجدير (بعض الأقساط انتهت)، ويجرى حاليا أعمال تحرير الحوزة العقارية للطريق السيارة ECOSO الجزء تونس - جلمة وتم اعلان طلب عروض لتحرير حوزة المشروع. كما تم إمضاء اتفاقية مع ديوان قيس الأراضي والمسح العقاري للقيام بالأشغال الطبوغرافية و التقسيمات النهائية والبحث العقاري للقسط الثاني جلمة – القصرين و جلمة – قفصة.

طرقات تونس الكبرى

انتهت اشغال محول يضم منشأتين DT ربط محمد الخامس LNS بشارع ضفاف البحيرة بجهة القرش الأكبر نهج غانا و محول X 20- X 2 و تتواصل أشغال وصلة ربط بين ط و 10 و الطريق اكس بطول 3 كلم باعتبار محولين، مضاعفة ط م 533 بين ط م 546 و قلعة الأندلس و وصلة المرفأ المالي ط م 533، محول ط و 9 – X 2، محول الطريق X- المخرج الغربي، محول X 20- X 3 ، أشغال امتداد الطريق X 20 (ط ج 31 – المخرج الغربي) و كذلك أشغال الطريق X4 باعتبار محول على مستوى تقاطع الطريقين (X4-X20).

طرقات مهيكلة بالمدن

يتواصل انجاز مضاعفة الطريق الوطنية 12 بين سوسة و القيروان و الطريق الوطنية 4 بين زغوان وسليانة و مضاعفة الطريق الجهوية 133 بزغوان ومنعرج تالة القصرين. تتواصل أشغال انجاز 8 محولات على الطريق الحزامية بصفاقس الحصة الأولى و الثانية وتم اعلان طلب عروض للحصة الثالثة و الرابعة. انطلقت أشغال المدخل الشمالي الجنوبي لمدينة صفاقس الجزء الأول وتم اعلان طلب العروض للجزء الثاني. كذلك انطلقت أشغال مضاعفة الطريق الجهوية 27 بين نابل وقربة الجزء الأول و تم اعلان طلب عروض للجزء الثاني بين قربة و منزل تميم. كما تم اعلان طلب عروض لمشروعي ربط تطاوين بالطريق السيارة أ1 و مضاعفة الطريق الرومانية (ط ج 117) بمدنين.

تطوير الشبكة الجهوية للطرقات

تتواصل أشغال سد الثغرات 200 كلم من الطرقات المرقمة و سد الثغرات الطريق الوطنية رقم 19 بولاية تطاوين وتم اعلان طلب عوض لاتمام أشغال سد الثغرات الطريق المحلية رقم 958 بولاية قابس.

تهيئة الطرقات المرقمة

انطلقت أشغال تهيئة الطريق الوطنية 16 (2*2 مسالك) بطول 21,3 كلم بقابس بتمويل من البنك الإفريقي للتنمية (PMIR) وأشغال تهيئة الطريق الجهوية رقم 118 بولاية مدنين و الطريق الوطنية رقم 20 بولاية قبلي بتمويل من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. ويتواصل انجاز تهيئة الجزء الأول (344.6 كلم) و الجزء الثاني (361.3 كلم) من الطرقات المرقمة الممول من البنك الافريقي للتنمية.

تدعيم الطرقات المرقمة

انطلقت أشغال تدعيم الطرقات المرقمة القسط الثالث بطول 282 كلم بـ13 ولاية داخلية و بتمويل من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. و يتواصل انجاز القسط الأول (332,6 كلم) و الثاني(287,1 كلم).

بناء جسور

في إطار البرنامج الممول من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، انطلقت أشغال القسط الأول (7 جسور بـ7 ولايات) كما تم الإعلان عن طلب العروض للقسط الثاني (12 جسرا بـ 10 ولايات) و لبناء منشأة فنية على الطريق الجهوية رقم 128 لربط مدينة قربص. و يتواصل انجاز بناء جسور (20 وحدة) الممول من قبل البنك الافريقي للتنمية.

دراسات خاصة بالطرقات

انطلقت العديد من الدراسات: دراسة تهيئة 650,3 كلم من الطرقات المرقمة ب 13 ولاية و دراسة الطريق الحزامية الجنوبية لمدينة جندوبة (ط و 17- ط و 6- ط و17 - ط و 6) و دراسة الطريق الحزامية الجنوبية لمدينة سيدي بوزيد (ط ج 125- ط ج 83) و دراسة الطريق الحزامية الغربية لمدينة مدنين (ط و 1- ط ج113- ط و 19 - ط و 1) و دراسة الطريق الحزامية لمدينة توزر (ط و 3-ط و 3) ودراسة محول على مستوى تقاطع ط و 1- ط ج 28 بولاية نابل و دراسة 3 محولات بالطريق الحزامية لمدينة سوسة و كذلك دراسة مضاعفة الطريق لجهوية 117 (ن ك 0-21) و ن ك (28.5-53) بولاية مدنين.

تهيئة المسالك الريفية

انطلقت أشغال تهيئة 151,7 كلم من المسالك الريفية بـ 6 ولايات ذات أولوية بتمويل الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي و البنك الافريقي للتنمية.

ب - <u>البرنامج الفرعي 2</u>: صيانة شبكة الطرقات المرقمة والمسالك الريفية

<u>صيانة و استغلال شبكة الطرقات المرقمة</u>

أشغال الصيانة الاعتيادية للطرقات المرقمة التي تنجز على حساب نفقات التصرف تم انجازها بالكامل أما أشغال الصيانة الدورية للطرقات المرقمة و الجسور التي تنجز على حساب نفقات التنمية فيتواصل الانجاز حيث شملت الأشغال التغليف السطحي بالخرسانة الاسفلتية لـ 284,5 كلم والتغليف بطبقة مضاعفة 650,2 كلم وردم الحواشي لـ977,2 كلم و كذلك تغيير فواصل جسور و صيانة بعض المنشآت الفنية.

<u>صيانة شبكة المسالك الريفية</u>

أشغال الصيانة الاعتيادية للمسالك الريفية التي تنجز على حساب نفقات التصرف تم انجازها بالكامل أما الصيانة الدورية للمسالك الريفية التي تنجز على حساب نفقات التنمية فيتواصل الانجاز حيث انطلقت أشغال صيانة 341,6 كلم من المسالك بـ 24 ولاية.

<u>اقتناء و صيانة معدات</u>

انطلقت أشغال صيانة مرافئ البطاحات بجربة لتسهيل العبور بين أجيم والجرف لمستعملي الطريق

<u>تهيئة السلامة المرورية</u>

يتواصل انجاز تهيئة السلامة المرورية للطريق الوطنية 1 ببن عروس و تهيئة السلامة المرورية للطريق الوطنية عدد 14 من ن ك 0 إلى ن ك 14,5 بولاية صفاقس

<u>إصلاح أضرار الفيضانات</u>

انطلقت أشغال معالجة الأضرار الحاصلة على شبكة الطرقات المرقمة و المسالك الريفية إثر الأمطار الاستثنائية التي تهاطلت يوم 22 سبتمبر2018 بولاية نابل وتم اعلان طلبات العروض للأضرار الحاصلة خلال يومي 17 و 18 أكتوبر 2018 ببعض المناطق المختلفة (14 ولاية أخرى).

3. نتائج القدرة على الأداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2018

1.3 تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج

جدول عدد 1 :

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2018 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة (إع الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البرامج والبرامج الفرعية	ق.م الأصلي 2018	ق.م التكميلي 2018 (1)	إنجازات 2018 (2)	الانجازات مقارنة ق.م االتكميلي 2018	
				المبلغ (2) - (1)	نسبة الإنجاز % (1) /(2)
نفقات التصرف	**86 954**	**83098,3**	**83 098**	**0**	**100%**
التأجير العمومي	40 415	39908,3	39 908	**0**	**100%**
وسائل المصالح	46 539	43190	43 190	**0**	**100%**
التدخل العمومي		0		**0**	**0%**
نفقات التنمية	**1 034 753**	**1077000**	**1 027 000**	**-50 000**	**95%**
الاستثمارات المباشرة	**1 028 753**	**1077000**	**1 027 000**	**-50 000**	**95%**
على موارد الميزانية	597 820	732000	682 000	**-50 000**	**93%**
على القروض الخارجية الموظفة	430 933	345000	345 000	**0**	**100%**
التمويل العمومي	**6 000**	0	**0**	**0**	**0%**
على موارد الميزانية	6 000	0	0	**0**	**0%**
صناديق الخزينة	**19**	0	**0**	**0**	**0%**
المجموع العام للوزارة بدون الموارد الذاتية للمؤسسات	**1 121 726**	**1 160 098**	**1 110 098**	**-50 000**	**96%**

* دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات.

رسم بياني عدد 1 :

مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية برنامج الجسور والطرقات لسنة 2018

التوزيع حسب طبيعة النفقة (إع الدفع)

الوحدة: ألف دينار

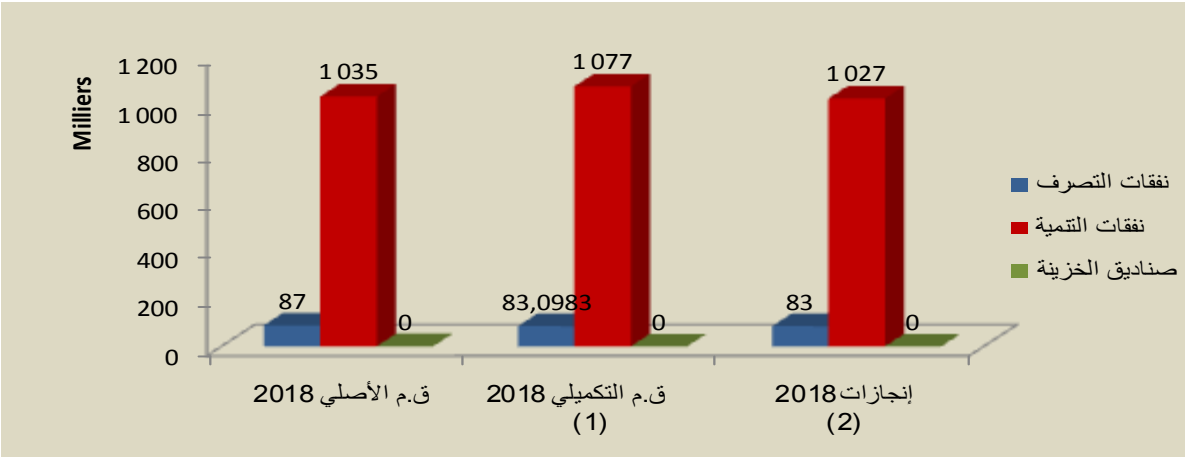

للطرقات لسنة 2018 موزيعة حسب طبيعة النفقة (إعتمادات الدفع). فقد تضمنت ميزانية سنة 2018 الأصلية اعتمادات دفع بقيمة 190 098 1 أد أما قانون المالية التكميلي فبقيمة 110 098 1 أ د مسجلة تخفيض بـ 6,7- % حيث حافظت نفقات تصرف على نفس القيمة 83098 أد أما نفقات التنمية فأصبحت 1027000 أد مسجلة تخفيض بـ 7,8-%. و لكن رغم هذا الانخفاض فاقت نسبة الاستهلاك العامة قانون المالية التكميلي بـ 17%.

بالنسبة لنفقات التنمية فاقت الاستثمارات المباشرة التقديرات بنسبة 18,2% وهي متأتية بالأساس من النفقات التنمية على موارد القروض الخارجية الموظفة التي بلغت زيادة بنسبة 32,4%. أما نفقات التصرف فتم استهلاكها تقريبا بالكامل و بنسبة تقل عن التقديرات الأصلية بـ 1,2- %. نفقات التأجير تقل عن التقديرات بـ 0,7- % أما وسائل المصالح فنسبة الاستهلاك أقل من التقديرات بـ 1,5-%.

جدول عدد 2 :

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2018 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب البرامج الفرعية (إع الدفع)

الوحدة: ألف دينار

بيـــان البرامج	ق.م الأصلي 2018	ق.م التكميلي 2018 (1)	إنجازات 2018 (2)	الانجازات مقارنة ق.م التكميلي 2018	
				المبلغ (2) - (1)	نسبة الإنجاز (2)/ (1)
تطوير البنية التحتية للطرقات	855 405	919 970	849 970	-70 000	92%
صيانة شبكة الطرقات المرقمة والمسالك الريفية	266 321	270 129	260 129	-10 000	96%
المجموع	1 121 726	1 190 099	1 110 099	**-80 000**	**93%**

رسم بياني عدد 2 :

مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية البرامج الفرعية

لسنة 2018

الوحدة: ألف دينار

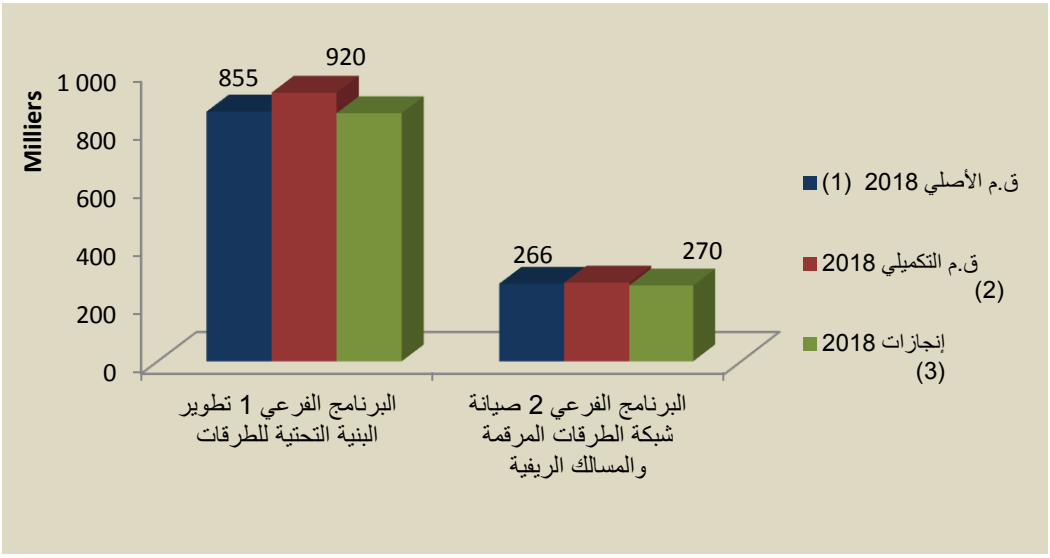

يبين الجدول عدد4 و كذلك الرسم البياني 4 مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية سنة 2018 حسب البرامج الفرعية. حيث يتبين أن نسبة استهلاك البرنامج الفرعي 1 تطوير البنية التحتية للطرقات فاقت التقديرات بـ 20,9 % مقارنة بقانون المالية التكميلي و ذلك باعتبار نسق الانجاز الذي كان أسرع من المتوقع. أما نسبة استهلاك البرنامج الفرعي 2 صيانة شبكة الطرقات المرقمة والمسالك الريفية فاقت التقديرات بـ 0,9 % مقارنة بقانون المالية التكميلي.

2.3 تقديم لنتائج القدرة على الأداء وتحليلها

- **الهدف 1.1.1: إندماج تونس في الفضاء المغاربي و اندماج الولايات الداخلية فيما بينها و مع الأقطاب الساحلية**

تقديم الهدف : تطور شبكة الطرقات السيارة لتأمين العبور بين مختلف دول المغرب العربي و لتحسين التنقل بين مختلف جهات البلاد

جدول عدد 3 :

الهدف 1.1.1: تنمية وتطوير الطرقات والطرقات السيارة على الصعيد الوطني والمغاربي

الهدف	المؤشر	وحدة المؤشر	تقديرات 2017	انجازات 2017	نسبة الانجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2017	تقديرات 2018 (ق. م. الأصلي)	تقديرات 2018 (ق. م. التكميلي) (1)	انجازات 2018 (2)	نسبة الانجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2018 % (1) / (2)
الهدف1.1.1 : تنمية وتطوير الطرقات والطرقات السيارة على الصعيد الوطني والمغاربي	المؤشر 1.1.1.1 نسبة تقدم انجاز الطرقات السيارة	%	56	50	-10,7%	55	55	54	-2%
	المؤشر 2.1.1.1 الجدوى الإقتصادية والإجتماعية للمشاريع التي تدخل حيز الإستغلال	%	24,9	18,8	-24%	16,3	16,3	19,2	18%

تحليل وتفسير النّتائج الّتي تمّ تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2018

الهدف 1-1-1: تنمية وتطوير الطرقات و الطرقات السيارة على الصعيد الوطني و المغاربي

✓ **المؤشر 1.1.1.1 : النسبة التراكمية لتقدم انجاز المخطط المعتمد للطرقات السيارة**

انتهت أشغال الطريق السيارة وادي الزرقاء بوسالم و الطريق السيارة صفاقس – قابس وتتواصل دراسة الطريق السيارة بوسالم الحدود الجزائرية وأشغال الطريق السيارة قابس – مدنين – رأس الجدير (بعض الأقساط انتهت)، ويجرى حاليا أعمال تحرير الحوزة العقارية للطريق السيارة ECOSO الجزء تونس - جلمة وتم اعلان طلب عروض لتحرير حوزة المشروع.

كما تم إمضاء اتفاقية مع ديوان قيس الأراضي والمسح العقاري للقيام بالأشغال الطبوغرافية و التقسيمات النهائية والبحث العقاري للقسط الثاني جلمة – القصرين و جلمة – قفصة.

✓ **المؤشر 2.2.1.1 الجدوى الاقتصادية والاجتماعية للمشاريع التي تدخل حيز الاستغلال**

تم اعتماد 5 مشاريع لتدخل حيز الاستغلال خلال 2018 ويبلغ معدل مردوديتها 16,3 % وهي مضاعفة الطريق الجهوية 133 (ط و 3 – زغوان) بطول 22 كلم و سد الثغرات بالطريق الجهوية 47أ (ن ك 16 -27.9) بباجة ومضاعفة الطريق الوطنية 12 سوسة القيروان و مضاعفة الطريق الوطنية 4 زغوان سليانة و محول الطريق X – المخرج الغربي.

من ضمن هذه الـ 5 مشاريع لم يتم انجاز إلا سد الثغرات بالطريق الجهوية 47أ (ن ك 16 -27.9) بالإضافة إلى مضاعفة الطريق الوطنية 12 سوسة القيروان (القسط 5) ليبلغ معدل المردودية لسنة 2018 19,2%. علما و أن المشاريع التي لم تنتهي خلال تصرف 2018 لا تزال في طور الإنجاز والبعض منها في طور متقدم.

الهدف 1-1-2: تحسين ربط التجمعات الريفية بشبكة الطرقات المرقمة

جدول عدد 4 :

الهدف2.1.1 : تحسين ربط التجمعات الريفية بشبكة الطرقات المرقمة

الهدف	المؤشر	وحدة المؤشر	تقديرات 2017	انجازات 2017	نسبة الانجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2017	تقديرات 2018 (ق. م. الأصلي)	تقديرات 2018 (ق. م. التكميلي) (1)	انجازات 2018 (2)	نسبة الانجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2018 % (1) / (2)
الهدف2.1.1 : تحسين ربط التجمعات الريفية بشبكة الطرقات المرقمة	المؤشر 1.2.1.1: النسبة التراكمية لتقدم انجاز تهيئة المسالك الريفية	%	42,8	45,7	6,8%	43,8	43,8	43,2	-1%

✓ **المؤشر 1.2.1.1: النسبة التراكمية لتهيئة المسالك الريفية**

طول المسالك التي يعنى بها هذا المؤشر هي 1892 كلم و تختلف نسبة الإنجاز إلى حد ديسمبر 2018 حسب البرامج على النحو التالي:

- تهيئة 750 كلم من المسالك الريفية موزعة على 22 ولاية، تم تمويله بقرض الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي و الاجتماعي(3)، بلغت نسبة الإنجاز 95%
- أشغال تهيئة 25 كلم مسلك جبل المغيلة لم تنطلق بعد أما تهيئة 30 كلم بمسلك جبل السمامة بولاية القصرين فبلغت نسبة الإنجاز 95 %
- تهيئة 310 كلم من المسالك الريفية موزعة على 14 ولايات ذات أولوية بلغت نسبة الإنجاز 92 %

- تهيئة 625 كلم من المسالك الريفية موزعة على 9 ولايات خلال شهري سبتمبر و أكتوبر 2016 بتمويل قرض الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي و الاجتماعي(4)، بلغت نسبة الإنجاز 79%
- انطلقت أشغال تهيئة 151,7 كلم من المسالك الريفية بـ 6 ولايات ذات أولوية بتمويل الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي و البنك الافريقي للتنمية و البعض منها في طور متقدم.

الهدف 1-2-1: المحافظة على نوعية و جودة شبكة الطرقات

جدول عدد 5 :

الهدف1.2.1 : المحافظة على نوعية و جودة شبكة الطرقات

الهدف	المؤشر	وحدة المؤشر	تقديرات 2017	انجازات 2017	نسبة الانجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2017	تقديرات 2018 (ق. م. الأصلي)	تقديرات 2018 (ق. م. التكميلي) (1)	انجازات 2018 (2)	نسبة الانجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2018 % (1) / (2)
الهدف1.2.1 : المحافظة على نوعية و جودة شبكة الطرقات	المؤشر 1.1.2.1 : مؤشر جودة شبكة الطرقات المرقمة	%	62,4	62,8	0,6%	65,7	65,7	63,2	-4%
	المؤشر 2.1.2.1 : مؤشر جودة الجسور*	%	--	--	--	--	--	--	--

* لم يقع استكمال الدراسة من قبل المكتب المكلف لذا لم يتم إدراج المعطيات الخاصة بهذا المؤشر.

✓ **المؤشر 1.1.2.1 : مؤشر جودة شبكة الطرقات المرقمة**

أشغال الصيانة الاعتيادية للطرقات المرقمة التي تنجز على حساب نفقات التصرف تم انجازها بالكامل أما أشغال الصيانة الدورية للطرقات المرقمة و الجسور التي تنجز على حساب نفقات التنمية فيتواصل انجاز التغليف السطحي بالخرسانة الاسفلتية لـ 284,5 كلم

✓ **المؤشر 2.1.2.1 : مؤشر جودة الجسور**

لم يتم احتساب هذا المؤشر حاليا. تم القيام بالدراسات الفنية لبعض الجسور لتحديد نوعية التدخل. كما سيتم اعداد بنك معلومات للجسور.

4. التّوجّهات المستقبلية لتحسين الأداء

1.4 أهم الإشكاليات والنقائص

- اشكالية في احتساب بعض المؤشرات
- العديد من مشاريع المخطط الثالث عشر للتنمية لم تنطلق بعد

2.4 الاقتراحات لتدارك الإشكاليات

- مراجعة إطار الأداء

- البحث عن تمويل لمشاريع المخطط الثالث عشر للتنمية و اتمام الدراسات الفنية الخاصة بالمشاريع.

II . البرنامج 2
حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي

مسؤول البرنامج: السيد نجيب بن شيخة مدير المياه العمرانية وهو رئيس البرنامج منذ سنة ...0...

1- التقديم العام للبرنامج

يتكون برنامج حماية المدن والشريط الساحلي من برنامجين فرعيين هما:

- حماية المناطق العمرانية من الفياضانات
- حماية الشريط الساحلي وإحكام إنجاز المنشآت المينائية

و تتمثل إستراتيجية مجال حماية المدن و الشريط الساحلي أساسا في التدخل على المستويات التالية:

- تشخيص معمق للوضعية الحالية وإعداد برامج التنمية الحضرية للمدن حتى يتسنى التكهن لأخطار الفيضانات والانجراف البحري وبالتالي التوقي منها.
- وضع برامج للتدخل تأخذ بعين الاعتبار:
  - درجة الأخطار وتأثيراتها المحتملة.
  - الإمكانات المتوفرة لتمويل وانجاز المشاريع.
- التخطيط على الأمدين القصير والمتوسط لإعداد الدراسات وانجاز مشاريع لحماية المدن من الفيضانات و الشريط الساحلي من الانجراف

1.1 تقديم البرامج الفرعية

يتكون برنامج حماية المدن و الشريط الساحلي من برنامجين فرعيين وهما:

أ- البرنامج الفرعي 1: حماية المناطق العمرانية من الفياضانات

يعمل هذا البرنامج الفرعي على التدخل لحماية المدن من خطر الفيضانات. والحرص على الحفاظ على الأرواح البشرية والممتلكات والبنية الأساسية ويتم ذلك من خلال القيام بالأنشطة التالية:

- إعداد الدراسات لحماية المدن والتجمعات السكنية من الفيضانات، وتمكن الدراسات المنجزة من برمجة مشاريع حماية المدن من الفيضانات وإبداء الرأي في مشاريع أمثلة التهيئة العمرانية والتقسيمات ورخص البناء وذلك لتلافي إنجاز بنايات بالمساحات المنخفضة والمهددة بالفيضانات،
- إنجاز مشاريع حماية المدن والتجمعات السكنية من الفيضانات. وتتمثل المنشآت المنجزة في هذا الإطار في قنوات ومسيلات ذات خاصيات فنية وأحجام مختلفة وحواجز حزامية على مشارف المدن وتهيئة مجاري المياه والأودية ذات الصلة ومنشآت مائية مختلفة،

- جهر وتنظيف قنوات الحماية من الفيضانات ومجاري المياه والأودية ذات الصلة وذلك برفع الأتربة والترسبات المختلفة،
- صيانة وتدعيم منشآت الحماية من الفيضانات وذلك بترميم بعض المنشآت المائية وإضافة بعض المنشآت لتحسين وظيفية القنوات المنجزة.

ب - البرنامج الفرعي 2: حماية الشريط الساحلي وإحكام إنجاز المنشآت المينائية

يعمل هذا البرنامج الفرعي على القيام بالتدخلات اللازمة لحماية المنشآت و المناطق الساحلية الأكثر تعرضا للانجراف البحري و دعم و صيانة البنية الأساسية الساحلية ويتم ذلك من خلال القيام بالأنشطة التالية :

- عمليات تحديد وإعادة تحديد الملك العمومي البحري،
- عمليات تجزئة الأملاك المحاذية للملك العمومي البحري،
- رفع المخالفات المرتكبة على الملك العمومي البحري بالتنسيق مع الإدارات الجهوية الساحلية،
- القيام بالدراسات اللازمة لصيانة الهياكل والمنشآت البحرية،
- القيام بالدراسات اللازمة للمناطق والمنشآت المهددة بالانجراف البحري،
- تنفيذ أشغال الحماية اللازمة.
- تنفيذ أشغال إحداث و تهيئة وترميم الموانى البحرية كصاحب منشأ مفوض.

2.1 تقديم أهداف البرنامج

تتمثل الأهداف المؤمل تحقيقها بالنسبة لهذا البرنامج في ما يلي :

- **الهدف 1.1.2:** التحكم في مياه السيلان المتأتية من الأحواض الساكبة على مشارف المدن والتجمعات السكنية وضمان وظيفية المنشآت المنجزة،
- **الهدف 1.2.2 :** حفظ الملك العمومي البحري وحماية الشريط الساحلي من الانجراف وإحكام إنجاز المنشآت المينائية،

2- تقديم عام للإنجازات الإستراتيجية الخاصة بالبرنامج

1.2 أهم الإصلاحات والأهداف الإستراتيجية التي تم تحقيقها والتي لها علاقة مباشرة بالبرنامج

- متابعة وإعداد دراسات وأشغال مشاريع الحماية من الفيضانات،
- تعهد وصيانة منشآت حماية المدن من الفيضانات،
- حماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري،
- تركيز وتجهيز المنشآت البحرية والموانى الترفيهية بصفة مباشرة،

- متابعة عمليات تحديد ومراجعة حدود الملك العمومي البحري وحمايته من الاعتداءات (الزحف العمراني).

2.2 أهم الإنجازات والأنشطة والمشاريع الكبرى التي تم القيام بها لتحقيق أهداف البرنامج

أ - البرنامج الفرعي 1: حماية المناطق العمرانية من الفياضانات

- القيام بدراسات لحماية المدن من الفيضانات (دراسة حماية أريانة و القيروان من الفيضانات ودراسة حماية تونس الكبرى من الفيضانات ودراسة حماية تونس الشمالية و الشرقية من الفيضانات وتحيين دراسة حماية تونس الكبرى من الفيضانات)
- إنجاز مشاريع حماية المدن من الفيضانات (حماية مدينتي أريانة و القيروان من الفيضانات وحماية مدينة الرديف من الفيضانات وحماية تونس الغربية من الفيضانات...)

و قد ساهمت هذه المشاريع الكبرى في تزايد قيمة النفقات الخاصة بالبرنامج الفرعي من مخطط إلى آخر وذلك وفقا للجدول التالي :

المخطط	الفترة	القيمة الجملية للنفقات (أد)
الثامن	1996-1992	32 000
التاسع	2001-1997	58 000
العاشر	2006-2002	96 000
الحادي عشر	2011-2007	71 000
المخطط المتحرك	2015-2012	92 000

ب - البرنامج الفرعي 2: حماية الشريط الساحلي وإحكام إنجاز المنشآت المينائية

- تجهيز ميناء الصيد البحري بالشابة و وميناء الصيد البحري بالمهدية ،
- صيانة الميناء القديم ببنزرت،
- تهيئة بحيرة تونس الجنوبية و مشروع تبرورة بصفاقس،
- حماية الشريط الساحلي لمدن قربص وهرقلة والمنستير والمهدية والشابة وجزر قرقنة،
- استصلاح بحيرة بوغرارة بمدنين،
- استصلاح سبخة بن غياضة بالمهدية.

3- نتائج القدرة على الأداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2018

1.3 تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج

جدول عدد 1 :

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2018 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة (إعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البرامج والبرامج الفرعية	ق.م الأصلي 2018	ق.م التكميلي 2018 (1)	إنجازات 2018 (2)	الانجازات مقارنة ق.م االتكميلي 2018	
				المبلغ (2) - (1)	نسبة الإنجاز % (2)/(1)
نفقات التصرف	**3 852**	**3731,6**	**3 838**	**106**	**103%**
التأجير العمومي	2 283	2162,6	2 292	**130**	**106%**
وسائل المصالح	1 569	1569	1 545	**-24**	**98%**
التدخل العمومي	0	0	0	**0**	
نفقات التنمية	**65 720**	**65720**	**59 101**	**-6 619**	**90%**
الاستثمارات المباشرة	64 100	64100	57 481	**-6 619**	**90%**
على موارد الميزانية	44 100	44100	40 450	**-3 650**	**92%**
على القروض الخارجية الموظفة	20 000	20000	17 031	**-2 969**	**85%**
التمويل العمومي	**1 620**	**1620**	**1 620**	**0**	**100%**
على موارد الميزانية	1 620	1620	1 620	**0**	**100%**
صناديق الخزينة	**0**	**0**	**0**	**0**	
المجموع العام بدون الموارد الذاتية للمؤسسات	**69 572**	**69 452**	**62 939**	**-6 513**	**91%**

* دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات.

- بلغت نسبة إنجاز النفقات الخاصة بوسائل المصالح 98% مقارنة بتقديرات سنة 2018 وهي تعتبر نسبة مرضية.
- بالنسبة للإستثمارات المباشرة على موارد الميزانية بلغت نسبة الإنجاز 90% مقارنة بتقديرات قانون المالية لسنة 2018 و يعود ذلك إلى ارتفاع نسق الأشغال.
- بالنسبة للإستثمارات المباشرة على القروض الخارجية الموظفة فقد بلغت نسبة الإنجاز 85% مقارنة بتقديرات قانون المالية لسنة 2018.

رسم بياني عدد 1 :

مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية البرنامج

لسنة 2018 التوزيع حسب طبيعة النفقة (إعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

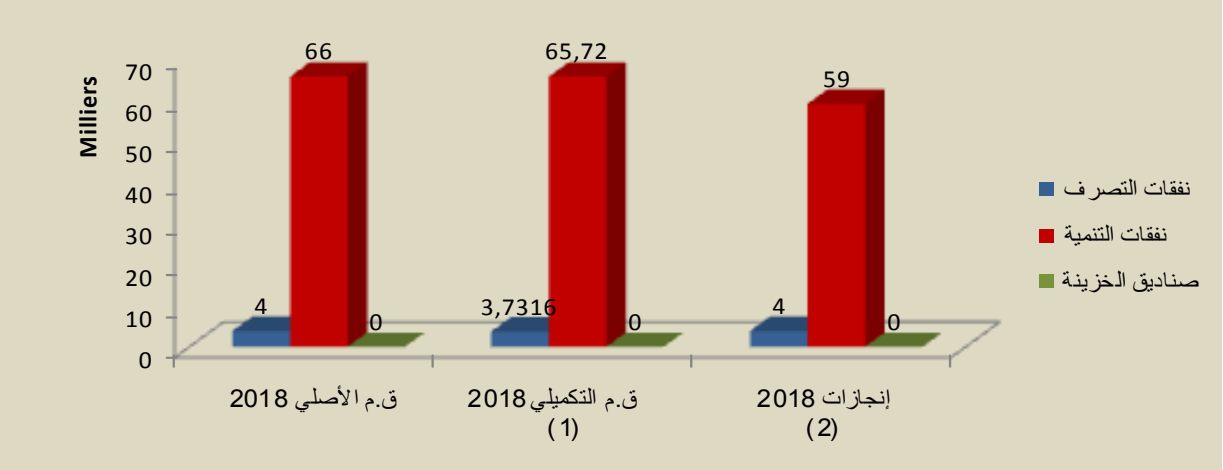

جدول عدد 2 :

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2018 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب البرامج الفرعية (إعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

بيـــان البرامج	ق.م الأصلي 2018	ق.م التكميلي 2018 (1)	إنجازات 2018 (2)	الانجازات مقارنة ق.م التكميلي 2018	
				المبلغ (2) - (1)	نسبة الإنجاز (1) /(2) %
حماية المناطق العمرانية من الفيضانات	57 847	57 847	56 797	-1 050	98,2 %
حماية الشريط الساحلي وإحكام إنجاز المنشآت المينائية	11 725	6 142	-5 583	-11 725	- 91 %
المجموع	69 572	63 989	51 214	-12 775	80%

- شهد البرنامج الفرعي 1 "حماية المناطق العمرانية من الفيضانات " نسبة إنجاز قدرت بـ 18,27 - % مقارنة بتقديرات القيمة المالية لسنة 2018

- أما بالنسبة للبرنامج الفرعي 2 "حماية الشريط الساحلي وإحكام إنجاز المنشآت المينائية" قدرت نسبة الإنجاز بـ 2,81 - % مقارنة بتقديرات سنة 2018 .

رسم بياني عدد 2 :

مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية البرامج الفرعية

لسنة 2018

الوحدة: ألف دينار

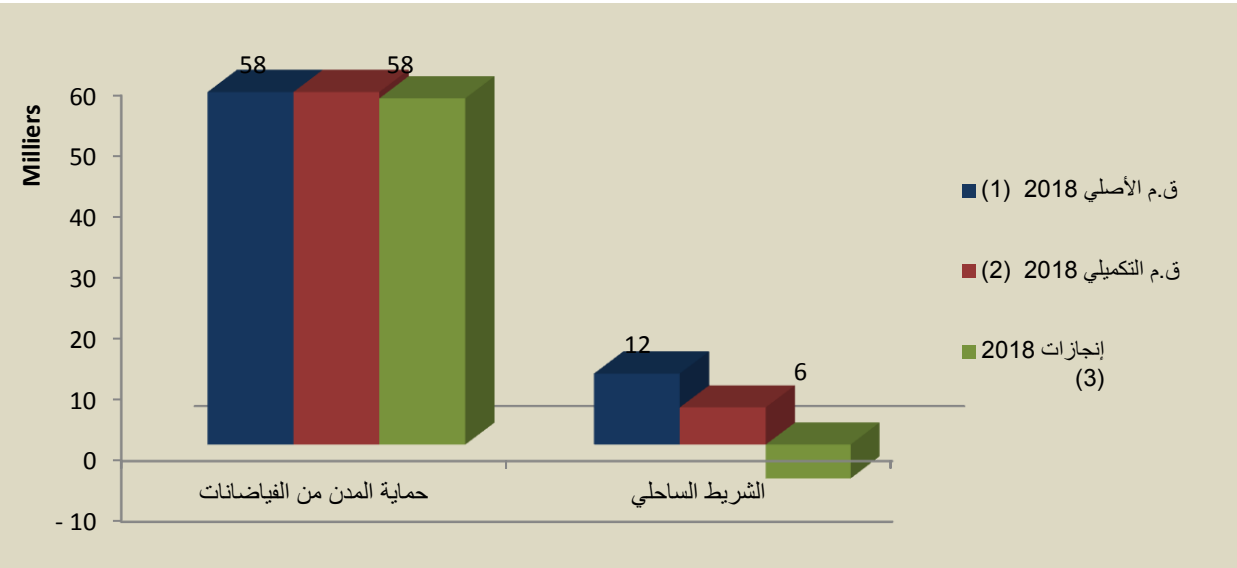

2.3 تقديم لنتائج القدرة على الأداء وتحليلها

- **الهدف 1.1.2**: التحكم في مياه السيلان المتأتية من الأحواض الساكبة على مشارف المدن والتجمعات السكنية وضمان وظيفية المنشآت المنجزة.

تقديم الهدف : تقوم إدارة المياه العمرانية سنويا بإعداد دراسات تمكننا من إنجاز عديد المشاريع بمختلف المدن والتجمعات السكنية المعرضة للفيضانات و ذلك للتخفيف من حدتها و تأثيراتها المحتملة على الأرواح البشرية والممتلكات. و للحفاظ على مردودية المنشآت المنجزة في هذا الإطار و حتى تؤدي وظيفتها على أحسن وجه و دون عوائق، تقوم الإدارة بإعداد برامج لصيانة وتعهد هذه المنشآت مع تحديد نوعية التدخل الواجب القيام به.

جدول عدد3:

الهدف 1.1.2: التحكم في مياه السيلان المتأتية من الأحواض الساكبة على مشارف المدن والتجمعات السكنية وضمان وظيفية المنشآت المنجزة

الهدف 1.1.2 التحكم في مياه السيلان المتأتية من الأحواض الساكبة على مشارف المدن والتجمعات السكنية وضمان وظيفية المنشآت المنجزة	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2017	إنجازات 2017	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2017	تقديرات 2018 (1)	إنجازات 2018 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2018 (1) /(2)
	المؤشر 1.1.1.2: النسبة التراكمية لإنجاز مشاريع المخطط الإستراتيجي	%	98	97	98	98	98	98
	المؤشر 2.1.1.2: النسبة السنوية لجهر منشآت الحماية	%	94	88	94	94	94	111

* تم تعديل القيمة المستهدفة للطول الجملي للشريط الساحلي المعني بالحماية خلال البرنامج السنوي للقدرة على الآداء لسنة 2018 وذلك بالرفع في القيمة المستهدفة من 12.5كلم إلى 15.95كلم باعتبار ادراج مشاريع مستعجلة جديدة وعليه فقد تم تحيين نسب الانجاز لسنوات المنقضية بما في ذلك سنة 2017.

جدول عدد 4:

الهدف 1.2.2: : حفظ الملك العمومي البحري وحماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري وإحكام إنجاز المنشآت المينائية

الهدف 1.2.2 : حفظ الملك العمومي البحري وحماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري وإحكام إنجاز المنشآت المينائية	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2017 (1)	إنجازات 2017 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2017 (1) /(2)	تقديرات 2018 (1)	إنجازات 2018 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2018 (1) /(2)
	المؤشر 1.1.2.2: النسبة التراكمية لإنجاز مشاريع حماية الشريط الساحلي من الإنجراف البحري	%	%36.1	%*32	%89	%62.4	%42.1	%68
	المؤشر 2.1.2.2: مستوى الأداء الفني للمشاريع المنجزة	%	%16	%16	%100	%21	%16	%76

تحليل وتفسير النّتائج الّتي تمّ تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2018

الهدف 1 : التحكم في مياه السيلان المتأتية من الأحواض الساكبة على مشارف المدن والتجمعات السكنية وضمان وظيفية المنشآت المنجزة

المؤشر 1.1.1.2 : النسبة التراكمية لإنجاز مشاريع المخطط الإستراتيجي

سجل هذا المؤشر نسبة تقدم بحوالي 98% مقارنة بتقديرات سنة 2018 حيث تم إنجاز 7 مشاريع من جملة المشاريع التي كان من المؤمل إتمامها خلال سنة 2018 (عددها 6)و هي مشاريع حماية المدن التالية من الفيضانات :

- **مدينتي محمدية و فوشانة :** انطلقت أشغال انجاز المشروع بتاريخ 2017/08/10 بتكلفة ناهزت 3000 ألف دينار.
- **السرس** : انطلقت أشغال إنجاز المشروع بتاريخ 2017/08/10 بتكلفة ناهزت 3000 ألف دينار.
- **تهيئة وادي بليبان**: انطلقت أشغال انجاز المشروع بتاريخ 2017/11/15 بتكلفة ناهزت 3000 ألف دينار.
- **مدينة قصور الساف** : انطلقت أشغال انجاز المشروع بتاريخ 2017/08/10 بتكلفة ناهزت 3000 ألف دينار.
- **مدينة نابل و الحمامات** : انطلقت أشغال انجاز المشروع بتاريخ 2017/08/10 بتكلفة ناهزت 3000 ألف دينار.
- **تهيئة وادي البرجي** : انطلقت أشغال انجاز المشروع بتاريخ 2016/07/18 بتكلفة ناهزت 5500 ألف دينار.
- **تكملة أشغال حماية مدينة تطاوين من الفيضانات** : انطلقت أشغال انجاز المشروع بتاريخ 2014/07/14 بتكلفة ناهزت 1200 ألف دينار.

المؤشر 2.1.1.2 : النسبة السنوية لجهر منشآت الحماية

سجل هذا المؤشر نسبة انجاز تساوي 111 % سنة 2018 مقارنة بتقديرات سنة 2018 حيث شهدت البلاد تهاطلات استثنائية خلال شهر أكتوبر خاصة بولاية نابل تم على إثرها إبرام صفقات المباشر لجهر العديد من المنشآت و الأودية في هذا الإطار.

الهدف 2: حفظ الملك العمومي البحري وحماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري وإحكام إنجاز المنشآت المينائية.

المؤشر 1.2.2.2 : النسبة التراكمية لإنجاز مشاريع حماية الشريط الساحلي

تم ترسيم 15 مشاريع ضمن ميزانية 2018 وما قبلها مفصلة كما يلي:

- ميزانية 2014 وما قبلها:
- إعادة بناء صقالة رادس
- ترميم منشأة حماية بمنطقة الإبر بطبرقة

- حماية جزء من الشريط الساحلي بحومة السوق- جربة.

- ميزانية 2015:
  - حماية جزء من الشريط الساحلي بالقراطن
  - حماية جزء من الشريط الساحلي بالمامونية
  - حماية جزء من الشريط الساحلي بهرقلة
  - فتح المسطح المائي لسبخة بن غياضة بالمهدية
- ميزانية 2016:
  - حماية شواطئ جبنيانة بصفاقس
  - حماية جزء من الشريط الساحلي بسلقطة
- ميزانية 2017:
  - حماية جزء من الشريط الساحلي بالمهدية الشمالية –قسط4.
- ميزانية 2018:
  - أشغال حماية جزء من الشريط الساحلي ببني فتايل-جرجيس قسط1
  - أشغال حماية اجزاء من الشريط الساحلي بجبنيانة : قسط2
  - أشغال حماية شواطئ طبرقة من خلال ترميم منشأة الحماية
  - أشغال حماية فلاز المنستير –القسط3

وقد تمت برمجة 05 مشاريع لإتمامها خلال سنة 2018 وهي:

- أشغال حماية جزء من الشريط الساحلي ببني فتايل-جرجيس قسط1
- أشغال حماية اجزاء من الشريط الساحلي بجبنيانة : قسط1 وقسط2
- أشغال حماية شواطئ طبرقة من خلال ترميم منشأة الحماية
- أشغال حماية فلاز المنستير –القسط3
- كما تمت مواصلة أشغال مشروع فتح المسطح المائي بن غياضة

و قد سجل هذا المؤشر تقدما بنسبة **68 %** مقارنة بتقديرات سنة 2018 ويعود أساسا إلى:

تمت حماية 5.2 كلم في السنتين السابقتين لسنة 2018.

كان من المتوقع حماية 4.8 كلم إلا أنه تمت حماية ما يقارب 1.6 كلم مفصلة كما يلي:

1. مشروع حماية اجزاء من الشريط الساحلي بجبنيانة : قسط1 وقسط2 قد شهد تأخيرا في انطلاق أشغاله نظرا لتأخر الدراسات. (طول الشريط الساحلي المعني460م للقسط الأول و540 م للقسط الثاني تم حمايتها كلها والمشروعين في انتظار الاستلام الوقتي وبصدد تنظيف الحضيرة خلال). وتم الانتهاء من أشغال الحماية 2018.
2. بالنسبة لمشروع فتح المسطح المائي بن غياضة فقد تمت الأشغال بنسبة 100% أي ما يعادل 620 م من 1200م سنة 2018.

أما بما يتعلق بمشاريع:

- أشغال حماية جزء من الشريط الساحلي ببني فتايل-جرجيس قسط1
- أشغال حماية شواطئ طبرقة من خلال ترميم منشأة الحماية

- أشغال حماية فلاز المنستير –القسط3

فلم يتم الانطلاق فيها سنة 2018 نظرا لعدم استكمال الدراسات اللازمة لإعلان طلب العروض

وقد تم إعلان طلب عروض أشغال حماية شواطئ طبرقة من خلال ترميم منشأة الحماية في الثلاثي الثالث لسنة 2018 ومن المتوقع استكمال الأشغال خلال سنة 2019 أما فيما يتعلق ببقية المشاريع فسيتم إعلان طلبات عروضها خلال السداسي الأول لسنة 2019.

المؤشر 2.2.2.2 : النسبة التراكمية لانجاز مشاريع المخطط المديري لموانى الصيد البحري

إن تنفيذ المخطط المديري يمتد على الفترة 2010-2025 .

نلاحظ نسبة التقدم 0 في السنوات 2010-2012 باعتبارها سنوات تمت فيها الدراسات اللازمة للمشاريع الأولى واستؤنف فيها مشروعي "توسيع ميناء الصيد البحري بغار الملح" و" حماية ميناء الهوارية من الترسبات الرملية".

وقد تم استلام المشروع الأول المندرج ضمنه سنة 2013 وهو "توسيع ميناء الصيد البحري بغار الملح". كما تم استلام مشروع" حماية ميناء الهوارية من الترسبات الرملية" سنة 2014 ومشروع أشغال توسيع ميناء الكتف سنة 2015. وقد تأجل استلام 3 مشاريع إلى سنة 2016 بدلا من سنة 2015 نظرا لوجود زيادة في الكميات وبالتالي تم تمديد المدة التعاقدية (أشغال توسيع ميناء جرجيس، أشغال اصلاح الأرصفة العائمة بميناء أجيم، أشغال توسعة وتهيئة ميناء الشابة)

وقد تم الانتهاء من 3 مشاريع سنة 2017 وهي كالأتي:

1. أشغال توسعة ميناء الكتف
2. أشغال تهيئة وترميم ميناء الشابة
3. مشروع توسيع ميناء بنزرت.

وكان من المنتظر انتهاء أشغال 02 مشاريع في 2018 وهي:

1. أشغال حماية ميناء قابس
2. أشغال إنجاز ميناء سيدي منصور

إلا أنه لم يتم استلامها وإيقاف أشغالها لمدة من الزمن لاختلاف مع المجتمع المدني على بعض التفاصيل في انجاز مكونات المشروع.

4- التّوجّهات المستقبلية لتحسين الأداء

1.4 أهم الإشكاليات والنقائص

- طلب عروض غير مثمر
- تعطل بعض المشاريع بسبب فسخ عقود صفقات وتعرض شبكات بعض المستلزمين العموميين لمسار المنشآت المبرمج إنجازها.
- صعوبات في الإنجاز خاصة بالمقاول (نقص في اليد العاملة المؤهلة، عدم توفر المواد في بعض الأحيان...)

- توقف الأشغال بسبب مشاكل عقارية أو إجتماعية (تعرض المواطنين للأشغال)

2.4 الاقتراحات لتدارك الإشكاليات

- حث المقاولة على التسريع في نسق الإنجاز،
- الإسراع في نسق إعداد الدراسات و إتمامها قبل برمجة المشاريع الخاصة بها،
- تعيين مكاتب دراسات لمراقبة الأشغال لجميع المشاريع و ذلك لمساندة الإدارة في متابعة الأشغال،
- تحرير مسار المشروع قبل الإنطلاق في الأشغال،
- تركيز منظومة معلوماتية على المستوى الوطني تأخذ بعين الاعتبار مثال التعبئة الخاص بالمقاول
- تحيين أمثلة شبكات مختلف المتدخلين العموميين و إدراجها ضمن منظومة معلوماتية

البرنامج 3
التهيئة الترابية والتعمير والإسكان

رئيس البرنامج: السيد نجيب السنوسي المدير العام للإسكان وهو رئيس البرنامج منذ سنة 2015

1- التقديم العام للبرنامج

1.1 تقديم البرامج الفرعية

يشمل البرنامج 3 البرامج الفرعية المكلفة بقطاعات التهيئة الترابية والتعمير والإسكان التي تسهر على تنفيذ السياسات والبرامج ذات العلاقة وتنسيق تدخلات الأطراف المعنية في هذا المجال.

ويهدف هذا البرنامج إلى :

- إحكام توزيع السكان والأنشطة الاقتصادية على التراب الوطني بهدف إرساء تنمية مستدامة عادلة ومتوازنة وشاملة بين الجهات،
- إرساء تخطيط حضري مستدام للمدن والتجمعات الريفية،
- النهوض بالسكن الاجتماعي وتدعيم النسيج الحالي.

أ- البرنامج الفرعي 1: التهيئة الترابية

تمثل التهيئة الترابية جملة الاختيارات والتوجهات والإجراءات التي يتم ضبطها على المستوى الوطني أو الجهوي لتنظيم استعمال المجال الترابي وضمان التناسق في تركيز المشاريع الكبرى للبنى الأساسية والتجهيزات العمومية والتجمعات السكنية وفق نظرة بعيدة المدى تأخذ في الاعتبار الخصوصيات الوطنية وإحكام توزيع السكان والأنشطة الاقتصادية على التراب الوطني.

وتتمثل التوجهات الكبرى للتهيئة الترابية في:

- تدعيم التنمية الجهوية الشاملة والمتوازنة من أجل تقليص الفوارق بين الجهات وتنويع القاعدة الاقتصادية بها والعمل على استكشاف الفرص التي تتيحها مختلف الجهات والأقطاب الاقتصادية،

- تدعيم اللامركزية من خلال إعادة توزيع الأدوار بين مختلف المتدخلين على المستوى الوطني والجهوي والمحلي وإعطاء صلاحيات أكبر للجهات والجماعات المحلية،

- تدعيم البنية التحتية والتجهيزات الجماعية الكبرى بالجهات الداخلية للبلاد،

- دعم الاندماج في الاقتصاد العالمي وفي الفضاء المغاربي والرفع من القدرة التنافسية للتراب الوطني،

- الارتقاء بمراكز الولايات إلى أقطاب عمرانية فاعلة وقادرة على جلب الاستثمارات الوطنية والخارجية والنهوض بالمدن الصغرى والمتوسطة،

- إحكام استغلال الموارد الطبيعية المحدودة قصد تحقيق استدامة التنمية،

- تطوير آليات المتابعة الفنية لاستعمالات المجال الترابي اعتمادا على التقنيات الحديثة في مجال الجغرفة الرقمية وبنوك المعطيات وتقنيات الاتصال الحديثة وتدعيم البحث العلمي والتكوين في هذا المجال.

ب - البرنامج الفرعي 2: التعمير

تمثل التهيئة العمرانية عنصرا من العناصر الفاعلة في تنظيم استعمال المجال الترابي على مستوى المدن والبلديات والتجمعات السكنية الريفية.

وتندرج التوجهات الكبرى للتهيئة العمرانية في إطار تحقيق تنمية عمرانية عادلة ومستدامة للمدن والتجمعات السكنية تهدف إلى :

- تكريس مبادئ التنمية المستدامة في التخطيط العمراني للمدن والتجمعات السكنية،
- التوجه نحو إرساء تعمير يضمن العدالة الإجتماعية،
- دعم اللامركزية وضمان مشاركة أوسع للمجتمع المدني في إعداد مشاريع التهيئة ومتابعة تنفيذها،
- دعم الشراكة مع القطاع الخاص في إنجاز البرامج ذات المصلحة العامة.

ج - البرنامج الفرعي 3: الإسكان

تهدف السياسة السكنية إلى توفير السكن اللائق لكل مواطن في محيط تتوفر فيه جميع المرافق الأساسية والتجهيزات الجماعية والبنى التحتية.

وترتكز مبادئ الإستراتيجية السكنية على:

- وضع برامج سكنية تستجيب لحاجيات كل الفئات الاجتماعية وخاصّة ذوي الدخل المحدود والمتوسط،
- وضع برامج ومشاريع تهدف إلى إزالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة أو ترميمها أو توسعتها،
- إرساء منظومة تمويل متنوعة ومتكاملة تستجيب لمختلف فئات المجتمع وتتطور مع مختلف التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تعرفها البلاد،
- المحافظة على الرصيد السكني القائم بوضع البرامج والآليات العملية والتشريعية والخيارات الفنية والمالية لتحسين السكن القديم وإعادة توظيفه،
- تحسين الظروف السكنية والمحيط العمراني من خلال بعث برامج التدخل بالأحياء الشعبية،
- القيام بالدراسات التي من شأنها تطوير السياسة السكنية ودعم وتجسيم التوجهات نحو البناء المستديم والتقنيات الحديثة والضغط على الكلفة وتطوير الموارد البشرية،
- القيام بالدراسات المتعلقة بصيانة الرصيد العقاري القائم وضمان ديمومته واستصلاح النسيج العمراني القديم،
- رصد المعطيات واستنتاج المؤشّرات الخاصّة بقطاع السكن،
- إرساء منظومة تشريعية متكاملة تستجيب لكل المتغيرات وقابلة للتحيين الدوري كلما اقتضت الضرورة ذلك.

2.1 تقديم أهداف البرنامج

تتمثل أهداف البرنامج 3 فيما يلي :

- **الهدف 3-1-1** : العمل على تطابق التخطيط الإقتصادي والتخطيط الترابي،
- **الهدف 3-2-1 :** ضمان تخطيط عمراني استراتيجي و مستدام للمدن والتجمعات الريفية والتحكم في التوسعات العمرانية،
- **الهدف 3-3-1** : النهوض بالسكن الإجتماعي والميسر والتصدي لظاهرة البناء الفوضوي

2- تقديم عام للإنجازات الإستراتيجية الخاصة بالبرنامج

1.2 أهم الإصلاحات والأهداف الإستراتيجية التي تم تحقيقها والتي لها علاقة مباشرة بالبرنامج

تتمثل أهم الإصلاحات والأهداف الإستراتيجية التي تم تحقيقها والتي لها علاقة مباشرة بالبرنامج 3 خلال سنة 2017 فيما يلي:

- مواصلة تغطية التراب الوطني والجهات الداخلية بأمثلة توجيهية لتهيئة وتنمية الولايات،
- مواصلة دراسة الخارطة الوطنية للبنية التحتية والتجهيزات الجماعية الكبرى أفق سنة 2030 (تم الإنهاء من اعداد المرحلة الأولى من دراسة الخارطة الوطنية للتجهيزات الجماعية الكبرى والبنية التحية وبصدد مراجعة المرحلة الثانية).
- العمل على تحسين الاتصال والتواصل مع مختلف الأطراف المتدخلة في مجال التهيئة الترابية،
- العمل على دعم مبادئ الحوكمة المفتوحة من خلال اعداد تطبيقة الكترونية لنشر الدراسات الخاصة بالتهيئة الترابية على الواب.
- مواصلة تغطية التجمعات الريفية والمجالس القروية بأمثلة تهيئة عمرانية،
- توفير خرائط رقمية للمدن لمراجعة أمثلة التهيئة العمرانية،
- مواصلة برامج توفير السكن الميسرالموجه للفئات الضعيفة ومتوسطة الدخل.
- توفير الأراضي الصالحة للبناء.
- مواصلة برامج تحسين ظروف العيش داخل الأحياء السكنية والحد من انتشار البناء الفوضوي.
- وضع مشروع برنامج للتدخل بالنسيج العمراني القديم.
- توفير مقاسم إجتماعية مهيأة صالحة للبناء.

2.2 أهم الإنجازات والأنشطة والمشاريع الكبرى التي تم القيام بها لتحقيق أهداف البرنامج

وتتمثل أهم الإنجازات والأنشطة والمشاريع الكبرى التي تم القيام بها لتحقيق أهداف **البرنامج** وعلاقتها بالنفقات التي تم تنفيذها على مستوى البرنامج فيما يلي :

أ - البرنامج الفرعي 1: التهيئة الترابية

- الانطلاق في إعداد دراسة الأمثلة التوجيهية لتهيئة المنطقة الحساسة أقصى الشمال والمنطقة الحساسة الوطن القبلي.
- مواصلة انجاز المرحلة الأولى من دراسة مرصد ديناميكية المجال الترابي.
- الانطلاق في إعداد أطالس ولايتي المهدية وسيدي بوزيد،
- الانتهاء من إعداد دراسة المثال التوجيهي لتهيئة وتنمية ولاية الكاف.
- بصدد إتمام المراحل النهائية من دراسات الأمثلة التوجيهية لتهيئة وتنمية ولايات قبلي وجندوبة وسليانة وزغوان،
- بصدد اعداد المراحل الأولى لدراسات الأمثلة التوجيهية لتهيئة وتنمية ولايات باجة وتوزر والمهدية.
- بصدد اعداد المراحل الثانية لدراسات الأمثلة التوجيهية لتهيئة وتنمية ولايات قفصة وتطاوين وقابس.
- إنجاز المرحلة الثانية من دراسة الخارطة الوطنية للبنية التحتية والتجهيزات الجماعية الكبرى أفق 2030،
- الانتهاء من انجاز المرحلة الثالثة من اعداد استراتيجية اتصال للإدارة العامة للتهيئة الترابية،
- الانتهاء من اعداد المرحلة الأولي والشروع في المرحلة الثانية من ارساء منظومة للتصرف الإلكتروني في دراسات التهيئة الترابية.

ب - البرنامج الفرعي 2: التعمير

أفضت متابعة دراسات أمثلة التهيئة العمرانية و التهيئة التفصيلية خلال سنة 2018 إلى:

- المصادقة على مثال التهيئة العمرانيّة لبلديّة جربة آجيم (منطقة سيدي جمور- الشيخ يحيى) من ولاية مدنين،
- المصادقة على مثال التهيئة العمرانيّة لبلديّة سكرة من ولاية أريانة،

المصادقة على مثال التهيئة العمرانيّة لمنطقة الفجة - بلديّة البساتين من ولاية منوبة،

- المصادقة على مثال التهيئة العمرانيّة لبلديّة سجنان من ولاية بنزرت،
- المصادقة على مثال التهيئة العمرانيّة لبلديّة منزل بورقيبة من ولاية بنزرت،
- المصادقة على مثال التهيئة العمرانيّة لبلديّة أريانة من ولاية أريانة،
- المصادقة على مثال التهيئة العمرانيّة لبلديّة الزهراء من ولاية تونس
- مواصلة متابعة دراسات أمثلة التهيئة العمرانية للبلديات والتجمعات السكنية التي تم الشروع في دراستها خلال السنوات السابقة.

ج - البرنامج الفرعي 3 : الإسكان

- في إطار تطوير تدخلات الصندوق الوطني لتحسين السكن تم إصدار الأمر الحكومي عدد 1125 لسنة 2016 قصد تبسيط إجراءات إسناد المنح والقروض لفائدة الحالات الإجتماعية و الترفيع في قيمتهما.

- في إطار تحسين مردود صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الاجراء تم إصدار الأمر الحكومي عدد 1126 لسنة 2016 تضمن العديد من الإجراءات التي من شأنها :
- - تمويل إقتناء قطعة أرض صالحة للبناء.
- - تمويل توسعة أو بناء مسكن.
- - تمويل إقتناء مسكن منجز من قبل باعث عقاري مصادق عليه.
- 3- في إطار الإستجابة لحاجيات الفئات الضعيفة ومتوسطة الدخل للإستفادة من البرنامج الخصوصي للسكن الإجتماعي تمت مراجعة الأمر المنظم للبرنامج وذلك قصد تطوير تدخله ليشمل بناء مساكن عن طريق آلية البناء الذاتي وتهيئة مقاسم إجتماعية كما تم تكليف باعثيين عقاريين خواص لإنجاز ما يقارب 4650 مسكن موزعة على عدة ولايات بالإضافة إلى المساكن المنجزة عن طريق الباعثين العموميين (حوالي 2837 مسكن و800 مقسم).
- 4- الإنطلاق في مراجعة قانون البعث العقاري الصادر سنة 1990 وذلك قصد مواكبة التطورات التي شهدها القطاع (في طور الإستشارة).
- نظرا لتقادم الرصيد السكني القائم وتفاقم ظاهرة البنايات المتداعية للسقوط وغياب إطار تشريعي خاص بالموضوع تم الإنطلاق في إعداد مشروع قانون جديد يتعلق بالتدخل في البنايات المتداعية للسقوط.
- في إطار معالجة وضعية المباني الراجعة بالنظر لأملاك الأجانب التي تتصرف فيها شركة السنيت تم إعداد مشروع قانون يتعلق بالتفويت في العقارات الراجعة للدولة التونسية طبقا للإتفاقيات التونسية – الفرنسية وذلك قصد تبسيط إجراءات التفويت في العقارات الراجعة بالملكية للدولة والقيام بعمليات جماعية عقارية قصد تهذيب وتجديد الرصيد العقاري المتداعي للسقوط (في طور الإستشارة).
- نظرا للصعوبات التي تشهدها العائلات متوسطة الدخل بتمويل إقتناء مسكن وخاصة في إطار الإرتفاع الملحوظ للكلفة خلال السنوات الأخيرة تم إحداث برنامج المسكن الأول قصد تمكين العائلات من قرض ميسر لتغطية التمويل الذاتي في حدود 20% من كلفة المسكن بشروط ميسرة.
- الإعداد لبرنامج تعصير الطرقات داخل المناطق البلدية (التدخل في 3 بلديات بكل ولاية) بقيمة 216 مليون دينار.
- في إطار تنفيذ التوصيات الصادرة عن الإستراتيجية الجديدة للسكن تم الإنطلاق في إعداد دراسة حول السكن المعد للكراء وإستكمال دراسة حول السكن الميسر.
- مواصلة إنجاز برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية في قسطه الأول بكافة ولايات الجمهورية كما تم تشخيص وبلورة القسط ثاني من البرنامج.
- في إطار المشاركة في مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية حول الإسكان والتنمية الحضرية المستدامة الموئل الثالث الذي إنعقد بمدينة كيتو –الإكودور من 17 إلى 20 أكتوبر 2016 تم إعداد التقرير الوطني للموئل الثالث تحت إشراف وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية وبمساهمة العديد من الوزارات والمؤسسات الأخرى المعنية بشأن المستوطنات البشرية وقد شاركت تونس في هذا المؤتمر بوفد يترأسه السيد وزير التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية.

3- نتائج القدرة على الأداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2018

1.3 تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج

1- نتائج القدرة على الأداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2018
1.3 تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج

جدول عدد 1 :

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2018 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة (إع الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البرامج والبرامج الفرعية	ق.م الأصلي 2018	ق.م التكميلي 2018 (1)	إنجازات 2018 (2)	الانجازات مقارنة ق.م التكميلي2018	
				المبلغ (2) - (1)	نسبة الإنجاز % (1) /(2)
نفقات التصرف	**15454**	**15453,8**	**14535**	**-918,8**	**94%**
التأجير العمومي	14666	14665,8	13775	**-890,8**	**94%**
وسائل المصالح	738	738	710	**-28**	**96%**
التدخل العمومي	50	50	50	**0**	**100%**
نفقات التنمية	**249035**	**249035**	**183754**	**-65281**	**74%**
الاستثمارات المباشرة	**249035**	249035	**183754**	**-65281**	**74%**
على موارد الميزانية	159035	159035	100478	**-58557**	**63%**
على القروض الخارجية الموظفة	90000	90000	83276	**-6724**	**93%**
التمويل العمومي	**0**	0	**0**	**0**	
على موارد الميزانية	0	0	0	**0**	
صناديق الخزينة	**48000**	**0**	**22761**	**22761**	**0%**
المجموع العام للوزارة بدون الموارد الذاتية للمؤسسات	**312489**	**312488,8**	**221050**	**-91438,8**	**71%**

* دون اعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات.

رسم بياني عدد1 :

مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية البرنامج

لسنة 2018التوزيع حسب طبيعة النفقة (إعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

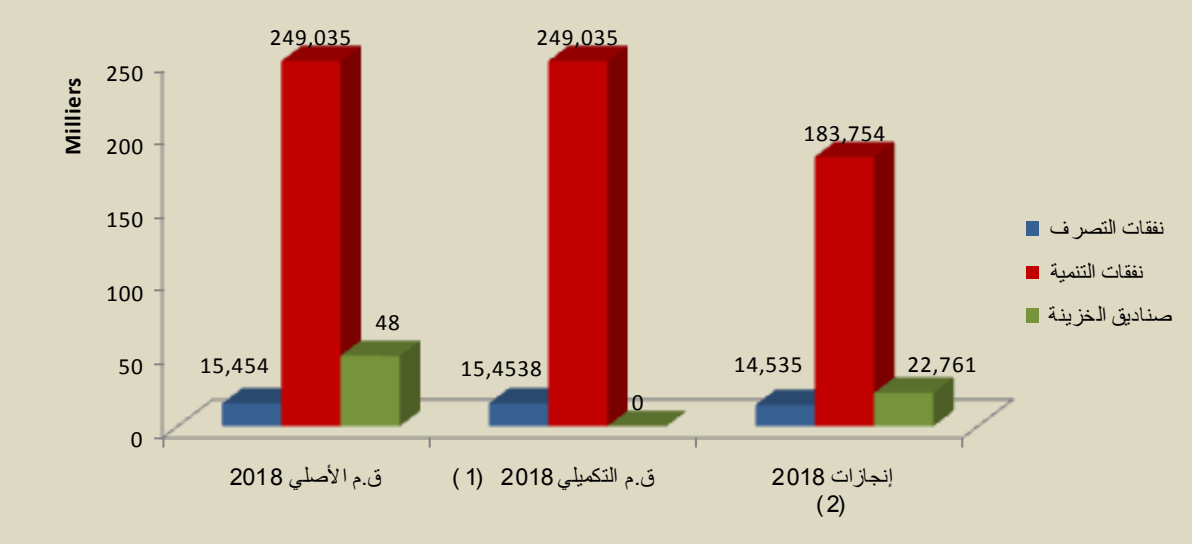

جدول عدد 2:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2018 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب البرامج الفرعية (إع الدفع)

الوحدة: ألف دينار

بيـــان البرامج	ق.م الأصلي 2018	ق.م التكميلي 2018 (1)	إنجازات 2018 (2)	الانجازات مقارنة ق.م التكميلي 2018	
				المبلغ (2) - (1)	نسبة الإنجاز % (1) /(2)
التهيئة الترابية	1119	1119	892	-227	80%
التعمير	9402	9402	9138	-264	97%
الإسكان	301968	351968	211020	-140948	60%
المجموع	312489	362489	221050	**-141439**	**%61**

رسم بياني عدد 2 :

مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية البرامج الفرعية

لسنة 2018

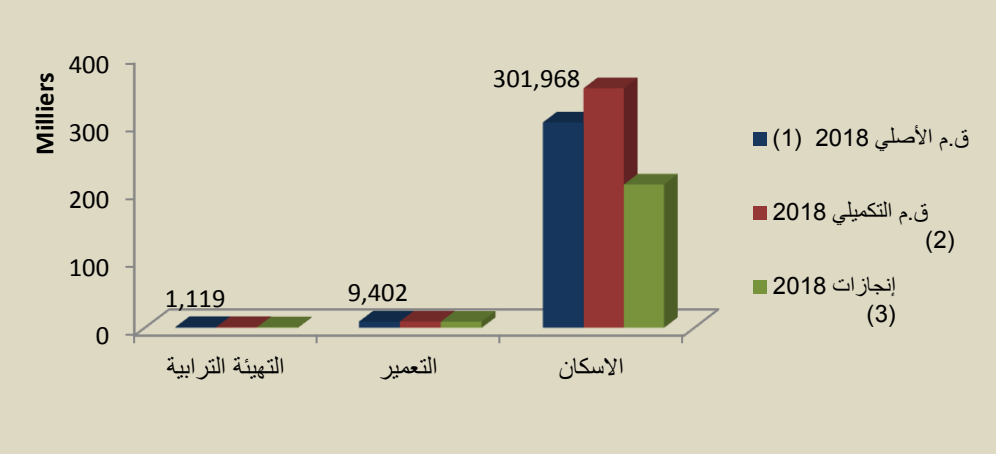

2.3 تقديم لنتائج القدرة على الأداء وتحليلها

- **الهدف 3-1-1 : العمل على تطابق التخطيط الإقتصادي والتخطيط الترابي**

- **تقديم الهدف :** وضع الآليات الفنية والمؤسساتية للمجال الترابي الوطني وإعداد استراتيجيات جهوية للتهيئة والتنمية لتحقيق تنمية شاملة وعادلة ومستديمة لكل الجهات،
- **مرجع الهدف :** التوجهات الكبرى للتنمية العادلة والشاملة والمستديمة والدراسات الاستراتيجية في مجال التهيئة الترابية.

جدول عدد 3 :

الهدف 3-1-1: العمل على تطابق التخطيط الإقتصادي والتخطيط الترابي

الهدف 3-1-1 : العمل على تطابق التخطيط الإقتصادي والتخطيط الترابي	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2017	إنجازات 2017	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2017	تقديرات 2018 (1)	إنجازات 2018 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2018 (1) /(2)
	المؤشر 1.1.1.3 : نسبة التطابق بين المشاريع المقترحة ضمن مخطط برنامج مختلف دراسات التهيئة الترابية والمشاريع التي وقع الإختيار عليه لإنجازها ضمن المخطط الخماسي 2016-2020 *	نسبة	--	--	--	25	30	%120

* تمّ سنة 2018 تغيير المؤشر عدد 1.1.1.3 من عدد الدراسات المنجزة لوضع استراتيجيات جهوية للتهيئة الترابية والتنمية للولايات" إلى " نسبة التطابق بين المشاريع المقترحة ضمن مخطط برنامج مختلف دراسات التهيئة الترابية والمشاريع التي وقع الإختيار عليه لإنجازها ضمن المخطط الخماسي 2016-2020 " وهو مؤشر استراتيجي يهدف إلى قياس نسبة التطابق بين المشاريع المقترحة من طرف دراسات التهيئة الترابية، باعتبارها دراسات استراتيجية ذات صبغة أفقية، والمشاريع المقترحة من طرف مختلف المصالح القطاعية أساسا مصالح وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية.

الهدف 3-2-1: ضمان تخطيط عمراني استراتيجي ومستدام للمدن والتجمعات الريفية والتحكم في التوسعات العمرانية

- تقديم الهدف: إعداد ومراجعة أمثلة التهيئة العمرانية للبلديات وأهم التجمعات السكنية لتنظيم الفضاء العمراني وترشيد استعماله والتحكم في التوسعات العمرانية وتركيز الأنشطة والتجهيزات الضرورية.
- مرجع الهدف: تجدر الإشارة إلى أن كل البلديات مغطاة بأمثلة تهيئة عمرانية يتم تحيينها بطلب من الجماعات المحلية المعنية. أما بالنسبة للتجمعات السكنية فتبلغ نسبة التغطية حوالي 34 % ويجري العمل على تغطية أكبر عدد ممكن من هذه التجمعات بأمثلة تهيئة عمرانية محينة من خلال البرمجة السنوية لهذه الدراسات بالتنسيق مع المجالس الجهوية المعنية.

جدول عدد 4 :

الهدف 3-2-1: ضمان تخطيط عمراني استراتيجي ومستدام للمدن والتجمعات الريفية والتحكم في التوسعات العمرانية

الهدف 3-2-1- ضمان تخطيط عمراني استراتيجي ومستدام للمدن والتجمعات الريفية والتحكم في التوسعات العمرانية	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2017	إنجازات 2017	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2017	تقديرات 2018 (1)	إنجازات 2018 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2018 (1) /(2)
	المؤشر 1.1.2.3 نسبة المطابقة بين استراتيجيات التنمية العمرانية و أمثلة التهيئة العمرانية	نسبة	30 %	%38	% 127	45%	% 16	35,5 %
	المؤشر2.1.2.3 : مساحة الأراضي الفلاحية المستهلكة	هك	600	516	86 %	400	311,5	%77,8

- **الهدف 3-3-1 : النهوض بالسكن الاجتماعي والميسّر والتصدي لظاهرة البناء الفوضوي:**
- **تقديم الهدف:**

- وضع الآليات والبرامج لتحسين ظروف عيش الفئات الاجتماعية وخاصّة منها المحدودة والمتوسطة الدخل من خلال:
- توفير سكن لائق
- النهوض بالسكن القائم وتحسين ظروف العيش.

- **مرجع الهدف :**

السياسة السكنية والدراسات الإستراتيجية في المجال.

جدول عدد 5 :

الهدف -3-3-1: النهوض بالسكن الاجتماعي والميسّر والتصدي لظاهرة البناء الفوضوي (الإسكان)

الهدف 3-3-3: النهوض بالسكن الاجتماعي والميسّر والتصدّي لظاهرة البناء الفوضوي	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2017 (1)	إنجازات 2017 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2017 (2)/ (1)	تقديرات 2018 (1)	إنجازات 2018 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2018 (2)/ (1)
	المؤشر 1.1.3.3 عدد المساكن الإجتماعية والمساكن الميسرة المنجزة	عدد	3265	2386	73	14792	3301	22
	المؤشر 2.1.3.3 النسبة التراكمية لتهذيب الأحياء الشعبية	%	68	66	97	47	82	174

تحليل وتفسير النّتائج الّتي تمّ تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2018

الهدف 3-1-1: العمل على تطابق التخطيط الإقتصادي والتخطيط الترابي

المؤشر 1.1.1.3 : نسبة انجاز استراتيجيات الجهوية للتنمية

تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ 67% بالنسبة المؤشر الأول ويعود هذا التطور في الإنجاز إلى استكمال اعداد ثمانية دراسات من جملة 14 دراسة وهي دراسة المثال التوجيهي لتهيئة وتنمية ولاية الكاف، سيدي بوزيد، قبلي، سليانة، جندوبة، زغوان، القيروان، القصرين والتي تم الانطلاق في اعدادها منذ سنة 2012 والتي شهدت العديد من الصعوبات أهمها تأخر مكتب الدراسات في إنجاز الدراسة نظرا لعدم توفر بعض المعطيات كما تتعمد مكاتب الدراسات في تأخير الإنجاز نظرا لاستنفاذ للحد الأقصى لعقوبات التأخير وهو ما يؤثر سلبا على مدة الإنجاز على غرار دراسات ولايات قفصة وتوزر والمهدية .

ورغم عدم احتساب انجاز مراحل بعض الدراسات المنجزة في المؤشر فقد شهدت الدراسات التالية تطورا ايجابيا في نسبة الإنجاز:

- ✓ إعداد المرحلة الأخيرة من دراسات الأمثلة التوجيهية لتهيئة وتنمية ولايات توزر وقفصة والمهدية وقابس التي من المتوقع أن يتم اعداد هذه الدراسات مراحلها النهائية خلال سنة 2019.
- ✓ بصدد اعداد المرحلة الثانية من دراسات الأمثلة التوجيهية لتهيئة وتنمية ولايات باجة.

المؤشر 2.1.3: **نسبة انجاز الخارطة الوطنية للبنية التحتية والتجهيزات الجماعية الكبرى:**

✓ تسبب عدم استكمال الاستشارات الجهوية في تأخر استكمال الدراسة لسنة 2018 وتم إرجائها (المرحلة النهائية) إلى سنة 2019.

الهدف 3-2-1: ضمان تخطيط عمراني استراتيجي ومستدام للمدن والتجمعات الريفية والتحكم في التوسعات العمرانية

المؤشر 1.1.2.3 نسبة المطابقة بين استراتيجيات التنمية العمرانية و أمثلة التهيئة العمرانية

تم تسجيل نسبة إنجاز تقدر بـ 16% بالنسبة لهذا المؤشر ويرجع ذلك لعدة أسباب من أهمها:

- تعتبر هذه المرحلة مرحلة انتقالية باعتبار صدور مجلة الجماعات الجديدة وباعتبار انتظار صدور المجلة الجديدة للتهيئة العمرانية ،
- عدم الأخذ بعين الاعتبار لهذا المعطى والذي يمثل مؤشر هام على نوعية الدراسات ومدى تماشيها مع استراتيجيات التنمية العمرانية
- عدم جدية بعض مكاتب الدراسات من حيث محتوى الدراسات واحترام الآجال التعاقدية،
- طول آجال الاستشارة الإدارية لكثرة المتدخلين وعدم احترامها للآجال القانونية ،
- عدم التزام العديد من البلديات بآراء بعض المصالح الإدارية وتمسكها بطلب توسعات عمرانية جديدة أو بإدخال تعديلات متكررة على مشاريع أمثلة التهيئة العمرانية وخاصة في مستوى مراحلها النهائية مما يتطلب إعادة إجراءات المصادقة والتعليق للعموم عليها،
- غياب نيابات خصوصية، وطلب البعض منها إعادة النظر في الدراسات بعد أن بلغت مراحل متقدمة من إجراءات المصادقة عليها،
- غياب المتابعة الجدية لهذه الدراسات في المستوى المحلي والجهوي وتدني مستواها.

المؤشر 1.1.2.3 مساحة الأراضي الفلاحية المستهلكة

تم تسجيل نسبة إنجاز تقدر بـ 9.57 %بالنسبة لهذا المؤشر، وهي نسبة مقبولة بالرجوع الى استراتيجية الدولة في الحفاظ على الأراضي الفلاحية ويعود ذلك إلى تأثير التمدد العمراني على حساب الاراضي الفلاحية .

الهدف 3-3-1 : النهوض بالسكن الاجتماعي والميسّر وتحسين الرصيد السكني القائم:

المؤشر 1.1.3.3: عدد المساكن الاجتماعية والمساكن الميسّرة المنجزة

- بلغ عدد المساكن الاجتماعية والمقاسم المنجزة في إطار البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي إلى موفى سنة 2018 بـ 1745 مسكنا إجتماعيا موزعة كالآتي:

- 1000 مسكن إلى موفى سنة 2018 فيما يتعلق بإزالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة أو ترميمها أو توسعتها .

- 745 مسكن ومقسم اجتماعي منجز من طرف باعثين عقاريين عموميين وخواص.

- تراجع إقبال الباعثين العقاريين على إنجاز مساكن اجتماعية عن طريق الفوبرولوس وذلك لعدم استجابة المنظومة التشريعية للتغييرات الاقتصادية والاجتماعية ولغلاء الأسعار حيث قدرت مجموع المساكن الإجتماعية المنجزة والممولة عن طريق صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء خلال سنة 2018 بـ385 مسكنا.

- قدرت نسبة إنجاز المساكن الاجتماعية في إطار البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي إلى موفى سنة 2018 بـ 24% مقارنة مع التقديرات وذلك لعدة اسباب:

- صعوبة التدخل في بعض المناطق بالجهات الداخلية وتشتت المساكن البدائية،
- ضعف مشاركة المقاولات في طلبات العروض في بعض الجهات،
- إشكاليات فنية مع المستلزمين العموميين أعاقت تقدم بعض المشاريع بالنسبة لعنصر بناء مساكن اجتماعية.

المؤشر 2.1.3.3: النسبة التراكمية لتهذيب وتأهيل لأحياء السكنية

تم تسجيل نسبة إنجاز تقدر بحوالي 174% مقارنة بالتوقعات ويعود هذا بالأساس إلى:

- توفر الإعتمادات المخصّصة للمشروع واستعمالها في أحسن الآجال مكن من تحفيز المقاولات على انجاز الاشغال في الآجال.
- نسبة هامة لمشاركة للمقاولات في مختلف ولايات الجمهورية.
- بعض الصعوبات في توفير الأراضي المخصصة لإنجاز التجهيزات الجماعية المنجزة في إطار البرنامج أثرت سلبا على استكمال الأشغال في عدد من الأحياء التي استكملت بها أشغال التهذيب.

التّوجّهات المستقبلية لتحسين الأداء.

1.4 أهم الإشكاليات والنقائص

وتتمثل هذه الإشكاليات في ما يلي:

بالنسبة للبرنامج الفرعي1: التهيئة الترابية:

1- اشكاليات استراتيجية:

- صعوبة الوصول للمعلومات الضرورية لإنجاز دراسات التهيئة الترابية.
- عزوف مكاتب الدراسات على المشاركة في طلبات العروض حول دراسات التهيئة الترابية.
- عدم التحكم في آجال استشارات المصالح المركزية والجهوية.

صعوبة في التعامل مع بعض مكاتب الدراسات التي تتعمد في بعض الأحيان عدم احترام آجال التنفيذ نظرا لاستنفاذ الحد الأقصى لعقوبات التأخير وهو ما يؤثر سلبا على مدة الإنجاز (تمت ملاحظة هذا المعطى خلال اعداد ملفات الختم النهائي للدراسات المنتهية حديثا حيث تم بلوغ القيمة القصوى لخطايا التأخير في ست دراسات).

بالنسبة للبرنامج الفرعي2: التعمير

- رغم المجهودات المبذولة في هذا المجال برزت عدة اشكاليات سواء على مستوى التخطيط والتنمية بمختلف جهات البلاد والتنسيق بين المتدخلين في السياسات القطاعية وكذلك على مستوى الآليات المعتمدة لإحكام استعمال المجال الترابي والتخطيط العمراني من طرف مختلف المتدخلين بما يساعد على توفير السكن اللائق لكافة شرائح المجتمع وتحسين ظروف عيش المواطنين.
- بيان وتحديد أهم الإشكاليات والنقائص المتعلقة بتنفيذ البرنامج والبرامج الفرعية,
- يتم إعداد أو مراجعة أمثلة التهيئة العمرانية بمبادرة من الجماعة المحلية المعنية (البلديات أو المجالس الجهوية) بالتنسيق مع الإدارات الجهوية للتجهيز، وتتولى متابعة مختلف إجراءات إعداد ومراجعة هذه الأمثلة والمصادقة عليها وفقا لأحكام مجلة التهيئة الترابية والتعمير،
- وتساهم إدارة التعمير في تمويل هذه الدراسات بنسبة 50 %، وتتولى من خلال الوحدات المحدثة للغرض بإدارة التعمير المتابعة الفنية والمالية لهذه الدراسات والتنسيق بين الأطراف المعنية لفض الإشكاليات التي تحول دون تقدم تنفيذها.
- وبالرغم من المتابعة المتواصلة من طرف المصالح المركزية والجهوية للوزارة، فإن تقدم إنجاز هذه الدراسات وبلوغ الأهداف المرسومة سنويا يبقى مرتبطا برغبة الجماعات المحلية المعنية في إعداد ومراجعة أمثلة تهيئتها العمرانية وبحرصها على مواصلة الدراسات الجارية من جهة وبمختلف الأطراف المتدخلة في مختلف مراحل المصادقة على هذه الدراسات من جهة أخرى.
-
- الإشكاليات المطروحة:
- تتمثل أهم الإشكاليات في ما يلي:

❖ **على المستوى المؤسساتي:**

- عدم قدرة الجماعات المحلية على لعب الدور المناط بعهدتها على الوجه المطلوب وتخليها عن الأخذ بزمام الأمور لوضع السياسات الملائمة التي تمكنها من التحكم في مجالها الترابي والسيطرة على نموها العمراني بسبب العديد من الإشكاليات نخص بالذكر منها المالية والعقارية والمؤسساتية،
- عدم قدرة المصالح الجهوية التابعة للوزارة المكلفة بالتعمير على مساعدة الجماعات المحلية والإحاطة بها على الوجه المطلوب بسبب النقص في الإطارات المختصة والإمكانيات اللازمة للقيام بذلك،

❖ على مستوى دراسات أمثلة التهيئة العمرانية:

- طول إجراءات إعداد ومراجعة أمثلة التهيئة العمرانية والمصادقة عليها،

- غياب إجراءات خاصة ومستعجلة ومبسطة لإعداد أمثلة التهيئة العمرانية للتجمعات الريفية،
- غياب النظرة الاستشرافية لدى الجماعات المحلية لتحديد استراتيجياتها المحلية بصفة مسبقة والتحضير المحكم للشروع في دراسات مراجعة أمثلة تهيئتها العمرانية،
- عدم إعطاء الأولوية والأهمية اللازمة للتحضير لانطلاق دراسات أمثلة التهيئة العمرانية ومتابعتها من طرف الجماعات المحلية بالرغم من المتابعة المتواصلة من طرف المصالح المركزية،
- النقص في الكفاءات المختصة لدى الجماعات المحلية والإدارات الجهوية للتجهيز وغياب التأطير الكافي لمتابعة دراسات التهيئة العمرانية وضمان جودتها،
- عدم احترام الآجال التعاقدية،
- طول آجال الاستشارة الإدارية لكثرة المتدخلين وتغلب النظرة القطاعية لدى بعضها وعدم احترامها للآجال القانونية،
- عدم التزام العديد من البلديات بآراء بعض المصالح الإدارية وتمسكها بطلبات توسع عمراني مشطة أو بإدخال تعديلات متكررة على مشاريع أمثلة التهيئة العمرانية وخاصة في مستوى مراحلها النهائية مما يتطلب في إعادة إجراءات المصادقة والتعليق للعموم عليها،
- غياب نصوص ترتيبية تضبط الآجال التي لم يتم ضبطها من طرف مجلة التهيئة الترابية والتعمير على غرار إجراءات المصادقة على قرار التحديد ومعاينة مناطق التوسع العمراني وإجراءات المصادقة في مستوى رئاسة الحكومة.
- ضعف قدرة المصالح الجهوية والمحلية على متابعة تنفيذ مقتضيات أمثلة التهيئة العمرانية واتخاذ الإجراءات القانونية لاحترام التراخيص العمرانية والحد من البناء الفوضوي.

<u>بالنسبة للبرنامج الفرعي 3: الإسكان</u>

- الهدف الأساسي للبرنامج الفرعي "الإسكان" هو توفير السكن اللائق وتحسين الظروف السكنية من خلال وضع برامج تستجيب لحاجيات كل الفئات الاجتماعية وخاصّة ذوي الدخل المحدود والمتوسط وتوفير المرافق الأساسية والتجهيزات الجماعية، لكن المؤشرات التي تمّ اختيارها لا تعكس الصورة الحقيقية لما يحدث على أرض الواقع حيث أن مختلف البرامج التي تنجز عن طريق القطاع المنظم لتوفير السكن لا تمثل إلا 20 % من المجموع العام للبنايات التي تنجز على المستوى الوطني. كما تنجز عدّة برامج عن طريق مؤسسات ووزارات أخرى تعنى بالرصيد السكن القائم وتحسين ظروف العيش بالأحياء السكنية، لكن تظل وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية هي المؤهلة لوضع الاستراتيجيات لتحقيق هاته الأهداف المنشودة.

ولتحقيق الأهداف وتحسين القدرة على الأداء هناك عدة إشكاليات تتمثل بالخصوص في:

- ندرة الأراضي الصالحة للبناء مما انجر عنه انتشار البناء الفوضوي وتكاثر الأحياء العشوائية.
- غلاء الأسعار مما انجر عنه غلاء في كلفة المساكن وعدم التوازن بين العرض والطلب.
- عزوف المقاولات على المشاركة في طلبات العروض .
- عزوف الباعثين العقاريين على توفير المساكن الاجتماعية التي تمول عن طريق الفوبرولوس.
- كثرة الأطراف المتداخلة في تنفيذ مختلف البرامج ونقص في التنسيق بينها.
- تطوير المنظومة التشريعية لتتلاءم مع التطورات الاقتصادية والاجتماعية والوضعية الحالية للرصيد السكني.
- محدودية الإمكانيات البشرية لمتابعة تقدم البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي مع الأطراف المتداخلة وإيجاد الحلول الملائمة لجميع الصعوبات التي تعرقل سير الإنجاز بالنسق المطلوب.
- تأخير في تحديد قائمات المنتفعين بالمساكن والمقاسم الاجتماعية من قبل اللجان الجهوية المحدثة على مستوى كل ولاية وما تتطلبّه حراسة المساكن الجاهزة من مصاريف للحفاظ عليها من الاستيلاء والسرقة.
- وجود عدة إشكاليات مع بعض المستلزمين العموميين تتمثّل في طلب إنجاز أشغال إضافية على حساب البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي.

2.4 الاقتراحات لتدارك الإشكاليات

<u>بالنسبة للبرنامج الفرعي 1 : التهيئة الترابية</u>

- دعوة المصالح المركزية والجهوية لتسهيل الوصول إلى المعطيات اللازمة لدراسات التهيئة الترابية وذلك عبر نشرها عبر المواقع الإلكترونية الرسمية للوزارات .
- مزيد تنظيم القطاع وذلك بإصدار كراس الشروط المتعلقة بممارسة نشاط التهيئة الترابية والعمرانية.
- تحديد آجال الاستشارات وتطبيق مبدأ عدم الإجابة كموافقة ضمنية.
- تعديل كراس شروط الصفقات في اتجاه تطبيق خطايا التأخير لكل مرحلة على حدة.

- **<u>بالنسبة للبرنامج الفرعي 2: التعمير</u>**

رغم المجهودات المبذولة في هذا المجال برزت عدة اشكاليات سواء على مستوى التخطيط والتنمية بمختلف جهات البلاد والتنسيق بين المتدخلين في السياسات القطاعية وكذلك على مستوى الآليات المعتمدة لإحكام استعمال المجال الترابي والتخطيط العمراني من طرف مختلف المتدخلين بما يساعد على توفير السكن اللائق لكافة شرائح المجتمع وتحسين ظروف عيش المواطنين.

- ضبط الآجال التي لم يتم تحديدها من طرف مجلة التهيئة الترابية والتعمير والمتعلقة بدراسات أمثلة التهيئة العمرانية سواء في إطار نصوص ترتيبية أو في إطار دليل إجراءات كمرجع لكافة المتدخلين،
- تدعيم تكوين وتطوير الكفاءات الفنية محليا وعلى مستوى الإدارات الجهوية للتجهيز لإحكام القيام بمهام برمجة ومتابعة دراسات أمثلة التهيئة العمرانية والسهر على تطبيقها وعند الاقتضاء دعوة كل بلدية ترغب في مراجعة مثال تهيئتها العمرانية لوضع فريق عمل قار لمتابعة الدراسة ولمساعدة مكتب الدراسات في النفاذ للمعطيات العمرانية على غرار الوحدات المحدثة بإدارة التعمير،

بالنسبة للبرنامج الفرعي 3: الإسكان

- مراجعة النصوص القانونية والترتيبية المتعلقة بتوفير السكن الاجتماعي وتحسين ظروف العيش.(البعث العقاري – البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي- صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء- الصندوق الوطني لتحسين السكن).
- توفير مقاسم اجتماعية صالحة للبناء للحد من ظاهرة البناء الفوضوي.
- توحيد برامج تحسين السكن على مستوى وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية.
- دعم الإدارات المركزية والجهوية بالعنصر البشري والمادي لتدارك الإخلال وتحسين القدرة على الأداء.
- وضع برامج وآليات للضغط على الكلفة والحدّ من انتشار التوسع العمراني العشوائي.
- إحداث نصوص قانونية خاصة بالبنايات المتداعية للسقوط في إطار التدخل للعناية بالرصيد السكني القائم.
- العمل على مراجعة أدوات التعمير لتكون أدوات برمجة واستشراف لا أدوات تسوية وضعيات.

البرنامج 4
تطوير وتنمية قطاع البناء

رئيس البرنامج: السيد فوزي الفريقي مدير عام البنايات المدنية وهو رئيس البرنامج إلى حدود سنة 2018 .

1- التقديـم العـام للبرنامج

1.1 تقديم البرامج الفرعية

يتكون البرنامج 4 "تطوير وتنمية قطاع البناء" من برنامجين فرعيين وهما :ت

أ- البرنامج الفرعي 1: السياسة الوطنية للبناء

ترتكز الإستراتيجية الوطنية في قطاع البناء على خطة وطنية كفيلة بتنمية وتطوير البناء المستدام في إطار سياسة متكاملة تأخذ بعين الاعتبار العنصر البيئي والتطور التكنولوجي في المجال. وتهدف الإستراتيجية المذكورة إلى انجاز مشاريع بنايات مقتصدة للطاقة وصديقة للبيئة بما يعزز البناء المستدام.

وقد دأبت الإدارة العامة للبنايات المدنية على إيلاء الأهمّية القصوى لمختلف المستجدات التقنية والفنّية في تصميم وإنجاز مشاريع مقتصدة للطاقة من خلال اعتماد منهجية آليّة، حيث يتم تعميم التدابير المتعلقة بالعزل الحراري للأسطح والجدران واللجوء قدر الإمكان لاستعمال الطاقات المتجددة والمواد المقتصدة للطاقة، وذلك في مختلف مراحل إنجاز المشروع

وتتمحور التوجهات الكبرى في مجال السياسة الوطنية للبناء حول:

تعزيز التشريعات والقوانين في مجال البناء المستدام
تطوير وتنمية البناء المستدام
تأهيل مختلف المتدخلين في قطاع البناء

ب - البرنامج الفرعي 2: مثالية البناء العمومي

تنجز الإدارة العامة للبنايات المدنية عددا هاما من المشاريع الوطنية. وتتابع الإدارة العامة للبنايات المدنية المشاريع في مختلف مراحلها منذ البرمجة الوظيفية والفنية و مختلف مراحل الدراسات ومتابعة الإنجاز إلى حين استلامها.

2.1 تقديم أهداف البرنامج

تتمثل أهداف البرنامج 4 "تطوير وتنمية قطاع البناء" وفقا للمحاور الإستراتيجية والأولويات للبرنامج فيما يلي :

- الهدف 1.1.4: تعزيز البناء المستدام بمثالية البنايات العمومية
- الهدف 1.2.4 : ادخال الممارسات الجيدة عند انجاز البنايات العمومية

2- تقديم عام للإنجازات الإستراتيجية الخاصة بالبرنامج

1.2 أهم الإصلاحات والأهداف الإستراتيجية التي تم تحقيقها والتي لها علاقة مباشرة بالبرنامج

تتمثل أهم الإصلاحات والأهداف الإستراتيجية التي تم تحقيقها والتي لها علاقة مباشرة بالبرنامج فيما يلي :

- ✓ تحسين الخدمات المتعلقة بالترخيص لمكاتب الدراسات والمهندسين المستشارين والمراقبين الفنيين والخبراء في المساحة والمقاولات ومتابعتهم.
- ✓ السهر على حسن التصرف في الصفقات وعقود المصممين.
- ✓ السهر على انجاز أشغال المشاريع المفوضة في الآجال.
- ✓ التحكم في كلفة المشاريع المفوضة.

2.2 أهم الإنجازات والأنشطة والمشاريع الكبرى التي تم القيام بها لتحقيق أهداف البرنامج

تتمثل أهم الإنجازات والأنشطة والمشاريع الكبرى التي تم القيام بها لتحقيق أهداف البرنامج فيما يلي:

أ - البرنامج الفرعي عدد 1: السياسة الوطنية للبناء

- بالنسبة للهدف 1.1.4 : تعزيز البناء المستدام بمثالية البنايات العمومية

- انجاز بنايات مقتصدة للطاقة وصديقة للبيئة.
- تعزيز قدرات التدخل للإدارة العامة للبنايات المدنية في مجال البناء المستدام بهدف تطوير القدرات الفنية للمتدخلين في تصميم وانجاز البنايات المستدامة .

ب - البرنامج الفرعي عدد 2: مثالية البناء العمومي

- **بالنسبة للهدف 1.2.4 :** ادخال الممارسات الجيدة عند انجاز البنايات العمومية

- التحكم في المشاريع المنجزة من قبل صاحب المنشأ المفوض.
- الاستشارة والمساعدة الفنية لانجاز مشاريع البنايات غير المدنية في مراحل معينة من الانجاز.

المشاريع الجديدة:

مشروع تهيئة وتوسعة الملعب الاولمبي بسوسة

مشروع بناء المبيت الجامعي بصراورتان بالكاف

المشاريع المتواصلة:

- مشروع بناء مستشفى قوات الأمن الداخلي بالمرسى (القسط الخامس)
- مشروع بناء المبيت الجامعي ببرج السدرية
- مشروع بناء المعهد العالي للدراسات التطبيقية في الإنسانيات بالمهدية
- مشروع بناء المعهد الأعلى للعلوم التطبيقية والتكنولوجيا بالقيروان
- مشروع بناء المستشفى الجهوي بسبيطلة صنف (ب)
- مشروع بناء بناء المعهد العالي للمنظومات الصناعيّة بقابس
- مشروع بناء المستشفى الجامعي بصفاقس

- مشروع بناء المدرسة الوطنية للمهندسين ببنزرت
- مشروع بناء مقر الإدارة العامة للديوانة
- مشروع بناء وحدة سجنية ببلي من ولاية نابل
- مشروع تهذيب كلية الحقوق بتونس
- المطعم الجامعي بسيدي بوزيد
- مشروع بناء الحي التكنولوجي بالعقبة (في إطار المساعدة الفنية)
- مشروع تهيئة المعبر الحدودي بالذهيبة من ولاية تطاوين

3- نتائج القدرة على الأداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2018

1.3 تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج

جدول عدد 1 :

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2018 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة (إعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البرامج والبرامج الفرعية	ق.م الأصلي 2018	ق.م التكميلي 2018 (1)	إنجازات 2018 (2)	الانجازات مقارنة ق.م التكميلي 2018	
				المبلغ (2) - (1)	نسبة الإنجاز % (1) /(2)
نفقات التصرف	**10 451**	**10752,2**	**10 243**	-509	95%
التأجير العمومي	10 341	10607,2	10 130	-477	96%
وسائل المصالح	110	145	113	-32	78%
التدخل العمومي		0		0	
نفقات التنمية	**4 980**	**4980**	**5 009**	29	101%
الاستثمارات المباشرة	**4 980**	4980	**5 009**	29	101%
على موارد الميزانية	4 980	4980	5 009	29	101%
على القروض الخارجية الموظفة	0	0	0	0	
التمويل العمومي		0		0	
على موارد الميزانية		0		0	
صناديق الخزينة	**0**	**0**	**0**	0	
المجموع العام للوزارة بدون الموارد الذاتية للمؤسسات	**15 431**	**15 732**	**15 252**	-480	97%

* دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات

رسم بياني عدد 1 :

مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية البرنامج لسنة 2018

التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

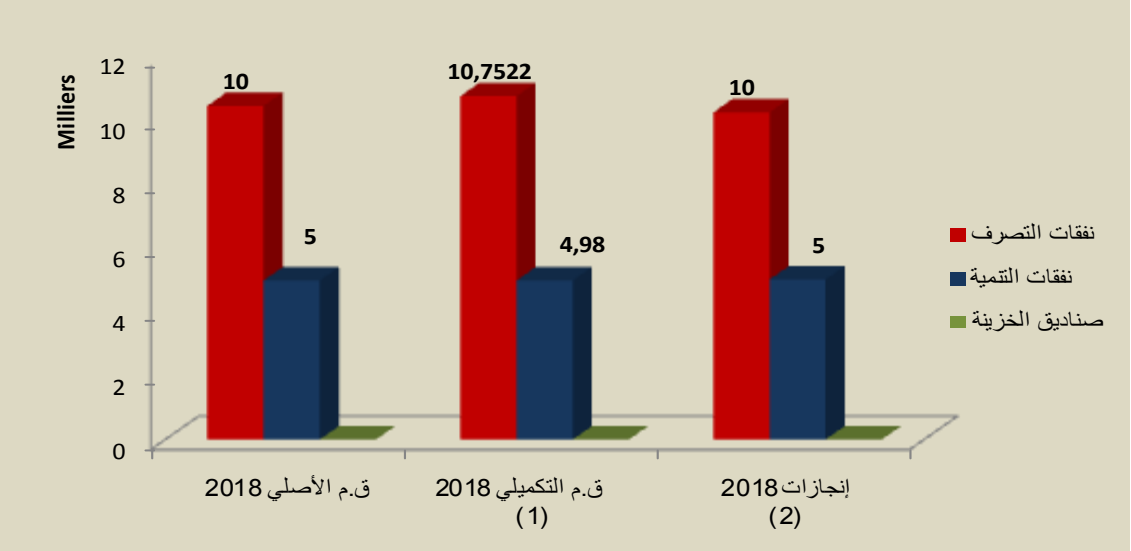

جدول عدد2 :

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2018 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب البرامج الفرعية (إعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

بيـــان البرامج	إنجازات 2017	ق.م الأصلي 2018 (1)	ق.م التكميلي 2018 (1)	إنجازات 2018 (2)	الانجازات مقارنة ق.م التكميلي 2018	
					المبلغ (2) - (1)	نسبة الإنجاز % (1) /(2)
السياسة الوطنية للبناء	8 781	9077	8217	-564	-860	91%
مثالية البناء العمومي	6 650	6899	7 035	385	136	102%
المجموع	15 431	15 976	15 252	-179	-724	95%

بلغت ميزانية 2018 المخصصة لبرنامج تطوير وتنمية قطاع البناء **15 252** ألف دينار موزعة كالآتي بين البرامج الفرعية:

- 57 % البرنامج الفرعي 1: " السياسة الوطنية للبناء"
- 43 % البرنامج الفرعي 1: "مثالية البناء العمومي

وبلغت نسبة استهلاك الاعتمادات الخاصة بالبرنامج 99%. وقد تم انجاز حوالي 94 % من الميزانية المخصصة للبرنامج الفرعي " السياسة الوطنية للبناء" بعنوان سنة 2018 في حين لم تمثل نسبة الانجاز 91 % من الميزانية المخصصة للبرنامج الفرعي "مثالية البناء العمومي" بعنوان نفس السنة ويرجع ذلك أساسا إلى صرف اعتمادات دفع اضافية لانجاز الأشغال المتعلقة بالمعبر الحدودي بالذهيبة.

رسم بياني عدد 2 :

مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية البرامج الفرعية لسنة 2018

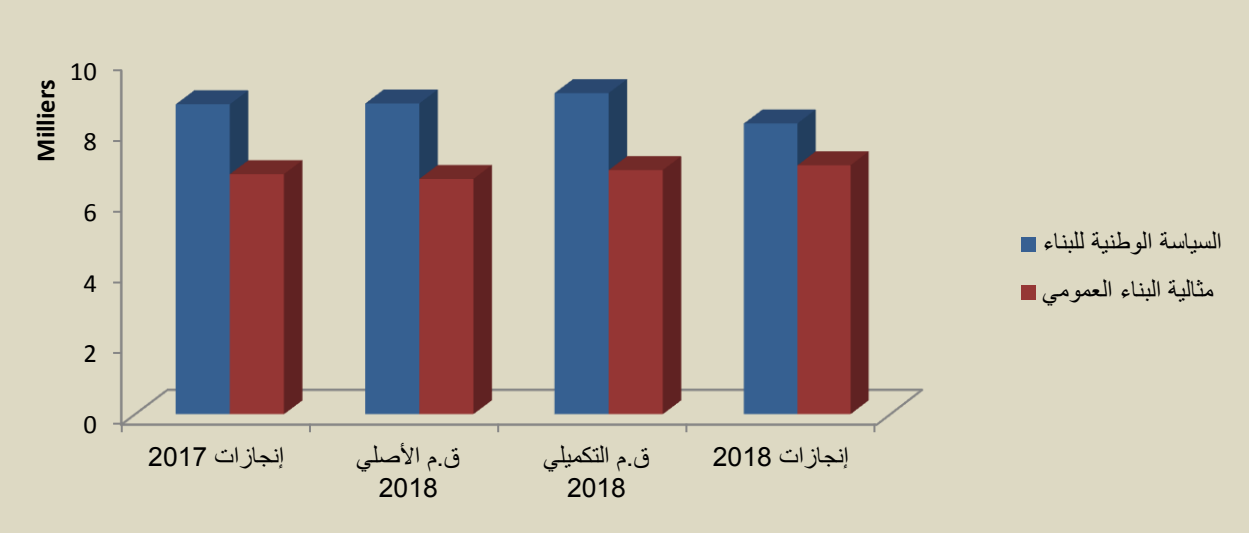

2.3 تقديم لنتائج القدرة على الأداء وتحليلها

- **الهدف 1.1.4: تعزيز البناء المستدام بمثالية البنايات العمومية**

تقديم الهدف : يساهم هذا الهدف في تحسين جودة الخدمات المسداة إلى المتعاملين مع الإدارة من مصممين ومراقبين فنيين ومقاولين.

جدول عدد 3 :

الهدف 1.1.4: تعزيز البناء المستدام بمثالية البنايات العمومية

الهدف 1.1.4: تعزيز البناء المستدام بمثالية البنايات العمومية	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2017	إنجازات 2017	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2017	تقديرات 2018 (1)	إنجازات 2018 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2018 (1) /(2)
	المؤشر 1.1.1.4: النجاعة الطاقية للبنايات	kwh/م2/السنة	55	70	127%	78	78	100%
	المؤشر 2.1.1.4:عدد المتدخلين المتحصلين على الشهادة بالمطابقة	عدد	06	10	167%	15	20	133%

رسم بياني عدد 3 :

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالهدف 1.1.4: تعزيز البناء المستدام بمثالية البنايات العمومية

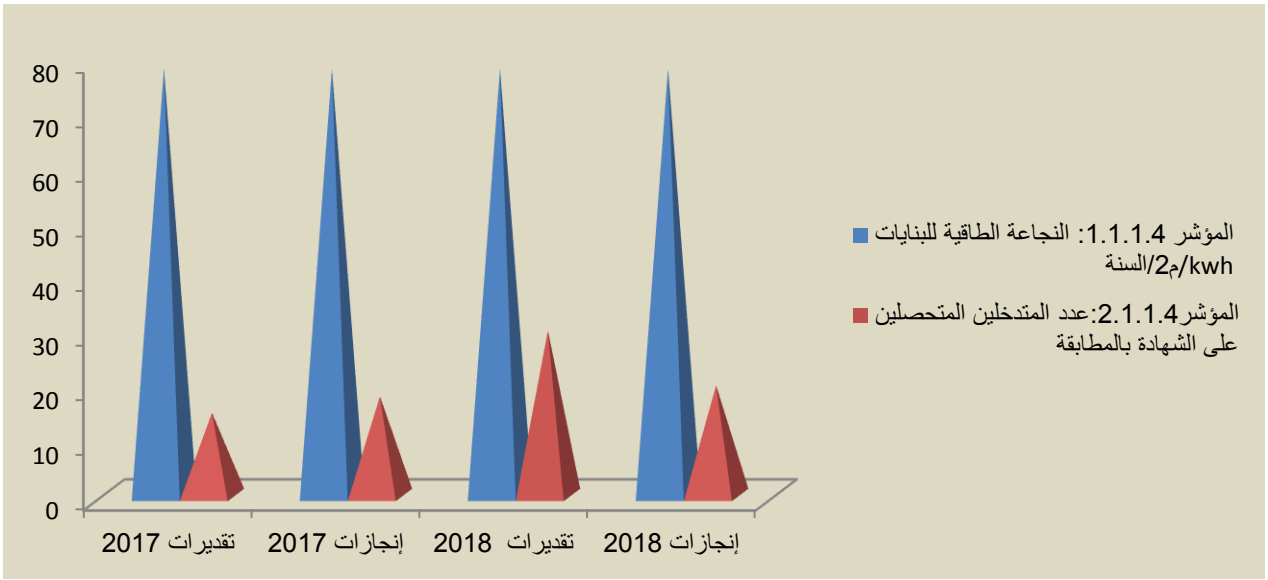

- **الهدف 1.2.4: ادخال الممارسات الجيدة عند انجاز البنايات العمومية**

تقديم الهدف :يساهم هذا الهدف في تحسين جودة الدراسات والأشغال لمشاريع انجاز البنايات العمومية.

جدول عدد 4 :

الهدف 1.2.4: إدخال الممارسات الجيّدة عند انجاز البنايات

الهدف 1.2.4: ادخال الممارسات الجيدة عند انجاز البنايات العمومية	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2017	إنجازات 2017	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2017	تقديرات 2018 (1)	إنجازات 2018 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2018 (1) /(2)
	المؤشر 1.1.2.4: نسبة رضاء أصحاب المنشآت	نسبة (%)	55	70	127%	65	70	107%

رسم بياني عدد 4 :

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة

بالهدف 1.2.4: إدخال الممارسات الجيّدة عند انجاز البنايات العمومية

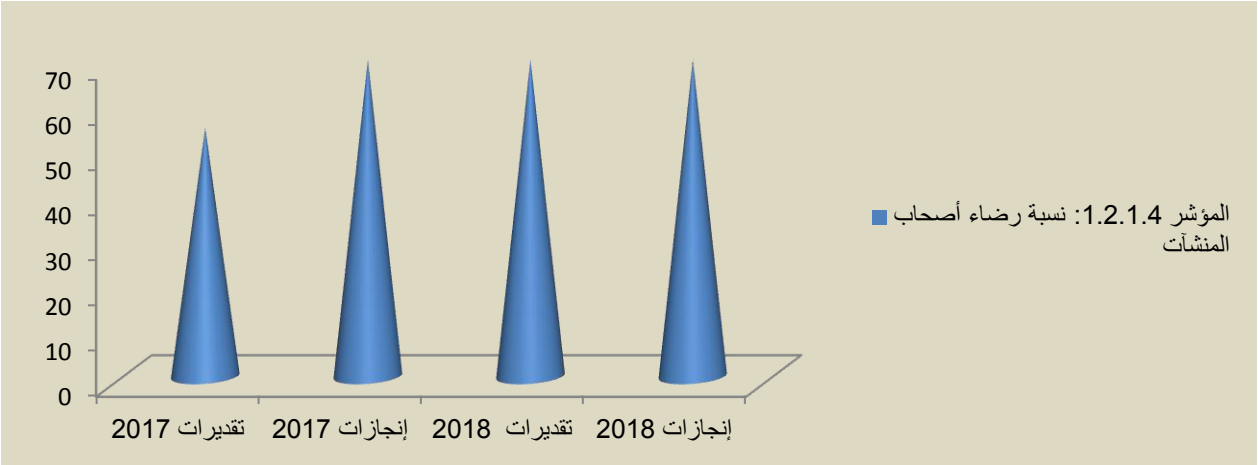

- **تحليل وتفسير النّتائج الّتي تمّ تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2018**

- **الهدف 1.1.4: تعزيز البناء المستدام بمثالية البنايات العمومية**

المؤشر 1.1.1.4: النجاعة الطاقية للبنايات العمومية

تم تسجيل نسبة 100 % لمؤشر النجاعة طاقية بالنسبة لسنة 2018 أي بقيمة تقدر بـ 78 كيلواط ساعة /م2/السنة مقابل نفس القيمة سنة 2017 مسجلا بذلك استقرارا(كلما كانت قيمة المؤشر منخفضة يكون المؤشر في تحسن ايجابي).

المؤشر 2.1.1.4 : عدد المتدخلين المتحصلين على الشهادة بالمطابقة

- لا يزال الانخراط في منظومة الجودة من قبل المتدخلين في قطاع البناء ضعيف جدا حيث لا تتعدى نسبة المتحصلين على شهادة المطابقة في الجودة 0.3 % من جملة المتدخلين في القطاع. ورغم عملية التحسيس فقد سجل مؤشر عدد المتدخلين المتحصلين على الشهادة بالمطابقة سنة 2018 نسبة تطور ضعيفة مقارنة بسنة 2017 . ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب من أهمها:

✓ الضعف الهيكلي والتنظيمي لعدد هام من شركات المقاولات(خاصة الاشخاص الطبيعيين في الصنف الادنى لممارسة النشاط) مما يصعب الحصول على شهادة المطابقة

✓ عدم وجوبية الحصول على الشهادة بالمطابقة لممارسة النشاط بالنسبة للمصممين والمقاولات.

✓ عدم اعتماد الحصول على الشهادة بالمطابقة ضمن الشروط الفنية لاختيار المصممين والمراقبين الفنيين والمقاولات في الصفقات العمومية.

- **الهدف 1.2.4: إدخال الممارسات الجيّدة عند انجاز البنايات العمومية**

المؤشر 1.1.2.4: نسبة رضاء أصحاب المنشآت

تعتبر وزارة التجهيز صاحب المنشأ المفوض في ميدان البنايات المدنية بالنسبة للمشاريع الوطنية طبقا لمقتضيات الأمر عدد 2617 لسنة 2009 المؤرخ في 14 سبتمبر2009 كما تم الغاؤه وتعويضه بالأمر الحكومي عدد 967 لسنة 2017 مؤرخ في 31 جويلية 2017 . وبتلك الصفة تكلف خاصة بدراسة وتنفيذ المشاريع وتبرم اتفاقيات الدراسات وصفقات الأشغال وتقوم لهذا الغرض بمتابعتها ومراقبتها والتصرف فيها. الى غاية استلام البناية من قبل صاحب المنشأ. ويعتبر انجاز المشروع في الآجال و التحكم في الكلفة من بين أهم العناصر المساهمة في تحقيق رضاء أصحاب المنشأ. وفي هذا الاطار تم سجل مؤشر رضاء أصحاب المنشآت قيمة ايجابية تقدر بـ 70 %. ويعود عدم التمكن من انجاز بعض المشاريع في الآجال الى عوامل خارجة عن نطاق صاحب المنشأ المفوض(ضعف الامكانيات المادية والبشرية للمقاولة أثناء الانجاز، احتجاجات بالجهات المحاذية لحوزة المشروع، عدم توفر مواد البناء، ...) وكذلك الشأن بالنسبة لتجاوز الكلفة نتيجة التغييرات المطلوبة من قبل صاحب المنشأ على البرنامج الوظيفي للمشروع،...

4- التّوجّهات المستقبلية لتحسين الأداء

1.4 أهم الإشكاليات والنقائص

✓ **البرنامج الفرعي 1.4: السياسة الوطنية للبناء**

- ضعف الاطار التشريعي والترتيبي في مجال النجاعة الطاقية للبنايات.
- محدودية مجال تطبيق التقنين الحراري في المباني.

- ضعف التحسيس والتوعية لأهمية الإمكانيات المتاحة من الاقتصاد في الطاقة واستعمال المواد الايكولوجية.
- عدم الاستغلال الامثل للمواد الايكولوجية المتوفرة في السوق المحلية.

✓ **البرنامج الفرعي 2.4 : مثالية البناء العمومي**

- ضعف الامكانيات المادية والبشرية للمقاولة وللإدارة أثناء انجاز المشروع مما ينعكس سلبا على الآجال وبالتالي على رضاء أصحاب المنشآت.
- عدم التثبت من الدراسات المتعلقة بالمشروع مما ينجر عنه زيادة في الكميات وبالتالي ارتفاع الكلفة.

2.4 الاقتراحات لتدارك الإشكاليات

التدابير والأنشطة التي يتعين القيام بها لتدارك الإخلالات في تنفيذ مؤشرات البرامج:

✓ **البرنامج الفرعي 1.4: السياسة الوطنية للبناء**

إدماج التشريعات والقوانين المتعلقة بالبناء المستدام من خلال اقتراح نصوص قانونية تطور وتشجع على البناء المستدام من خلال إدماج الجوانب المتعلقة بالبناء المستدام في التشريعات والقوانين مع الأخذ بعين الاعتبار الإنجازات التي تم تحقيقها والتوجهات العالمية.

تنمية وتطوير البناء المستدام من خلال تعزيز الحوار حول البناء المستدام وتحسيس مختلف المتدخلين في المجال حول الأسس التي تمكن من تنمية و تطوير البناء المستدام مع دراسة الوضعية الحالية والمعارف والمهارات والانجازات المتواجدة على الصعيدين الوطني والعالمي. والعمل على ارساء إستراتيجية تحاور وتحسيس تمكن من تسهيل إنشاء بنايات مستدامة وكذلك اقتراح تنفيذ وتفعيل إجراءات مثل إنشاء " الجائزة الوطنية للبناء المستدام" و تنظيم تظاهرات موجهة إلى جميع المتدخلين في مجال التصميم والتصور والبناء مما يمكن من نقل إضافات للمعارف الأساسية .

تعزيز قدرات التدخل للإدارة العامة للبنايات المدنية في مجال البناء المستدام بهدف تطوير القدرات الفنية للمتدخلين في تصميم وانجاز البنايات المستدامة بالإدارة العامة للبنايات المدنية وذلك عن طريق تنمية المهارات من خلال ورشات عمل وتظاهرات إعلامية ودورات تدريبية وكذلك من خلال المساعدة الفنية لإعداد تصميم مستدام لمشروع نموذجي.

✓ **البرنامج الفرعي 2.4 : مثالية البناء العمومي**

الاسراع في اتخاذ الاجراءات الادارية الضرورية قصد تفادي التأخير في انجاز الاشغال طبقا للتشريع الجاري به العمل في المجال.

مزيد التثبت في الدراسات المتعلقة بالمشروع و العمل على التحديد الدقيق للبرنامج الوظيفي للمشروع بما يحول دون ادخال تغييرات عليه أثناء الانجاز.

.البرنامج 9
القيادة و المساندة

رئيس البرنامج: السيد حاتم عيشاوية مدير عام المصالح المشتركة وهو رئيس البرنامج منذ سنة .....

1- التقديـم العـام للبرنامج

يعمل برنامج "القيادة والمساندة" على دعم مردودية قطاع التجهيز من خلال توفير الوسائل المادية والبشرية الضرورية وتسخيرها لخدمة المتدخلين في القطاع من أجل تحقيق الأهداف المرسومة والحرص على تركيز إدارة عصرية باستعمال التقنيات الإعلامية ووسائل الإتصال الحديثة.

1.1 تقديم البرامج الفرعية

يتكون البرنامج 9 **"القيادة والمساندة"** من برنامجين فرعيين وهما :

أ - البرنامج الفرعي 1: القيادة

ب - البرنامج الفرعي 2: المساندة

2.1 تقديم أهداف البرنامج

تتمثل أهداف البرنامج9 **"القيادة والمساندة"** وفقا للمحاور الإستراتيجية والأولويات فيما يلي:

- الهدف 9-1-1: الإشراف على مختلف البرامج وتطوير العلاقة بين الإدارة والمتدخلين معها
- الهدف 9-2-1: نجاعة الإدارة من خلال التوظيف الأمثل للكفاءات البشرية والإمكانات المادية وتطوير الإجراءات الإدارية

2- تقديم عام للإنجازات الإستراتيجية الخاصة بالبرنامج

1.2 أهم الإصلاحات والأهداف الإستراتيجية التي تم تحقيقها والتي لها علاقة مباشرة بالبرنامج

تمثل دور برنامج القيادة والمساندة في دعم مجهود الوزارة خلال سنة 2018 لتطوير قطاع البنية الأساسية عبر توفير الموارد المالية اللازمة لتنفيذ المشاريع ودعم الموارد البشرية بالترقيات والتكوين وتطوير استغلال الإمكانات المادية وتحسين الخدمات الإدارية وإحكام التصرف في الوسائل المتاحة وحماية حقوق الإدارة والمواطنين المتعاملة معهم من خلال:

- تطوير نسبة تأطير الأعوان وتكوينهم ورسكلتهم في مختلف مجالات التصرف ذات العلاقة ببرامج الوزارة للرفع من مردودية العمل الإداري وجودته وتمكين الإطارات والأعوان من مواكبة المستجدات الإدارية والعمل على تطوير الإدارة
- مواصلة تركيز الإتصال الإلكتروني (البوابات والأنترانات، الأنترنات ...) وتطوير التصرف الإلكتروني للوثائق،
- ترشيد وحسن تنفيذ النفقات في مختلف بنود مصاريف التسيير،
- تحسين التصرف في البنايات والتجهيزات والعمل على صيانتها،
- العمل على تحقيق التوجهات الوطنية في ترشيد استهلاك الطاقة ،
- مواصلة تركيز منظومة الرقابة الداخلية وإدارة الجودة للرفع من نجاعة وفاعلية التصرف الإداري وضمان جودة الخدمات المسداة وفقا للمعايير الدولية،
- تطوير النظام المعلوماتي واستعماله من قبل الأعوان ووضع الخدمات المسداة من قبل الوزارة على الخط.

2.2 أهم الإنجازات والأنشطة والمشاريع الكبرى التي تم القيام بها لتحقيق أهداف البرنامج

يتكون برنامج القيادة والمساندة من برنامجين فرعيين يسهران على دعم ومساندة البرامج العملياتية من خلال التوظيف الأمثل للموارد البشرية والمادية الضرورية لتنفيذ المشاريع المبرمجة وتحقيق الأهداف المرسومة. وفي هذا الإطار تسعى الهياكل الإدارية إلى

إرساء إدارة عصرية ترتكز على التقنيات الحديثة من تجهيزات وشبكات وبرمجيات ووضعها في خدمة مختلف المتدخلين في هذا القطاع.

حيث تمثلت أولويات برنامج القيادة والمساندة لسنة 2018 في توفير الوسائل البشرية والمادية الضرورية لحسن تنفيذ البرامج من خلال:

- ✓ تسوية وضعية قسط الأخير من أعوان الآلية 16،
- ✓ مواصلة إجراءات إستراتيجية إعادة توظيف الأعوان باعتبار وأن الوزارة من بين الوزارات النموذجية في هذا المجال
- ✓ توسيع استعمال التقنيات الإعلامية الحديثة لفائدة الإطارات والأعوان بمختلف الإدارات المركزية والجهوية حيث تم:
  - اقتناء تجهيزات لفائدة المصالح المركزية والجهوية.
  - توسيع حسابات للتراسل الإلكتروني الداخلي Lotus .
  - انطلاق دراسة لتأهيل قاعة التحكم في الشبكات بمقر الوزارة DataCenter ،
  - الحرص على توفير الوسائل المادية و اللوجيستية لكافة البرامج العملياتية
  - إبرام اتفاقية لتأهيل موقع واب الوزارة وصيانته،
  - العمل على توحيد العمل الإداري بين مختلف هياكل الوزارة مركزيا و جهويا
  - الشروع في رقمنة الملفات الإدارية
- ✓ الترفيع في نسبة التأطير بالإدارة من خلال الحرص على إنجاز برنامج الترقيات في الآجال
- ✓ توسيع قاعدة الأعوان المنتفعين ببرامج التكوين حيث تم:

- تنظيم عدة ورشات تكوين على المستوى الجهوي والمركزي قام بتنشيطها إطارات من الوزارة واستهدفت بالأساس المنتدبين الجدد من تقنيين ومهندسين،
- تنظيم ملتقيات دورية للمديرين الجهويين و الإطارات المكلفة بالشؤون الإدارية و المالية و العقارية و الأرشيف بالإدارات الجهوية
- التكوين في سياقة المعدات،
- الشروع في تركيز الرقابة الداخلية،
- الشروع في تركيز منظومة الجودة،
- قيادة حوار التصرف في إطار إعداد وتنفيذ الميزانية والبرمجة السنوية للنفقات
- توفير المعطيات الإحصائية لباقي البرامج،
- السهر على إعداد النصوص القانونية والتشريعية والترتيبية المتعلقة بعمل الوزارة.

3- <u>نتائج القدرة على الأداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2018</u>

1.3 تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج

جدول عدد 1 :

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2018 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البرامج والبرامج الفرعية	ق.م الأصلي 2018	ق.م التكميلي 2018 (1)	إنجازات 2018 (2)	الانجازات مقارنة ق.م اللتكميلي 2018	
				المبلغ (2) - (1)	نسبة الإنجاز % (1) /(2)
نفقات التصرف	**33417**	**33417,1**	**28821**	**-4596,1**	**86%**
التأجير العمومي	24111	24111,1	20290	**-3821,1**	**84%**
وسائل المصالح	6476	6476	5672	**-804**	**88%**
التدخل العمومي	2830	2830	2859	**29**	**101%**
نفقات التنمية	**3395**	**3265**	**2619**	**-646**	**80%**
الاستثمارات المباشرة	3395	3265	2619	**-646**	**80%**
على موارد الميزانية	3395	3265	2619	**-646**	**80%**
على القروض الخارجية الموظفة	0	0	0	**0**	
التمويل العمومي	0	0	0	**0**	
على موارد الميزانية	0	0	0	**0**	
صناديق الخزينة	**0**	**0**	**0**	**0**	
المجموع العام للوزارة بدون الموارد الذاتية للمؤسسات	**36812**	**36682,1**	**31440**	**-5242,1**	**86%**

*دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

رسم بياني عدد 1 :

مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية برنامج المنشآت المفوضة لسنة 2018

التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

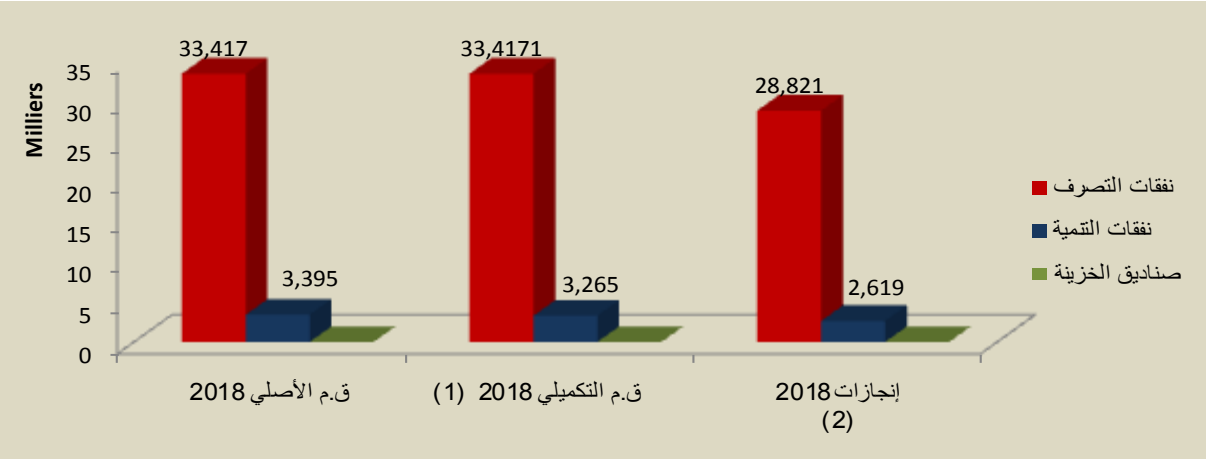

جدول عدد 2 :

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2018 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب البرامج الفرعية (إع الدفع)

الوحدة: ألف دينار

طبيعة النفقة	ق م الأصلي 2018	ق م التكميلي 2018 (1)	إنجازات 2018 (2)	الإنجازات مقارنة ق.م التكميلي 2018	
				المبلغ (2) - (1)	نسبة الإنجاز% (1)/(2)
البرنامج الفرعي القيادة	8582	8582	7268	-1 314	85%
البرنامج الفرعي المساندة	28230	28230	24172	-4 058	86%
المجموع العام للوزارة	36812	36812	31440	-5 372	85%

رسم بياني عدد 2 :

مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية البرامج الفرعية لسنة 2018

الوحدة: ألف دينار

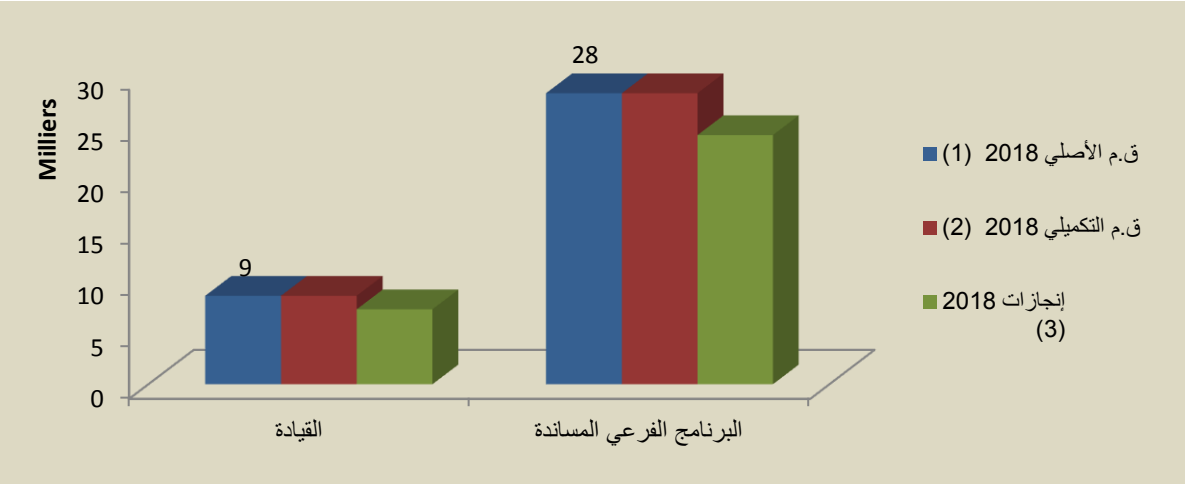

2.3 تقديم لنتائج القدرة على الأداء وتحليلها

- **الهدف 9-1: الإشراف على مختلف البرامج وتطوير العلاقة بين الإدارة والمتدخلين معها**

- <u>تقديم الهدف</u> : يتمثل الهدف في تطوير نظم المعلومات والإتصال بين الوزارة والمتدخلين من جهة وبين الوزارة والمواطن من جهة أخرى مع الحرص على إرساء نظام الجودة في كل هياكل الوزارة وتطوير جانب الاستشراف والتنسيق ومتابعة المشاريع وتأمين التعريف ببرامج الوزارة وإنجازاتها.

جدول عدد 3 :

الهدف 1.9: الإشراف على مختلف البرامج وتطوير العلاقة بين الإدارة والمتدخلين معها

مؤشر قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2017	إنجازات 2017	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2017	تقديرات 2018 (1)	إنجازات 2018 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2018 % (2)/ (1)
نسبة الرضا على الخدمات المسداة من طرف الإدارة	%	50	50.6	101%	51	46	90%
نسبة تحقيق أهداف مختلف البرامج	%	85	85	90,4%	86	86	100 %
نسبة صرف اعتمادات التنمية إلى موفى شهر سبتمبر	%	74	65	88%	70	76	108 %

- **الهدف 9-2: نجاعة الإدارة من خلال التوظيف الأمثل للكفاءات البشرية والإمكانات المادية وتطوير الإجراءات الإدارية**

- **تقديم الهدف** : يتمثل الهدف في العمل على توفير خدمات إدارية متطورة لفائدة البرامج الأخرى والموظفين والمؤسسات المتعاملة مع الإدارة وتوسيع استعمال التقنيات الإعلامية الحديثة وتطويعها لمزيد من الإطارات والأعوان مختلف مصالح الوزارة وتنفيذ برنامج الإنتدابات قصد دعم بقية البرامج العملياتية بالكفاءات اللازمة وإنجاز الترقيات والدورات التكوينية لتطوير الكفاءات والمهارات المهنية وتوفير الوسائل اللوجستية والمادية لتنفيذ المشاريع وتحقيق الأهداف التنموية.

جدول عدد 4 :

الهدف 2.9 : نجاعة الإدارة من خلال التوظيف الأمثل للكفاءات البشرية والإمكانات المادية وتطوير الإجراءات الإدارية

مؤشر قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2017	إنجازات 2017	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2017	تقديرات 2018 (1)	إنجازات 2018 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2018 (2)/ (1)
عدد أيام التكوين لكل عون		6	2	34%	6.5	1.2	18 %
تطور كتلة الأجور		9.6	2	100 %	-3.86	-7.18	100%

تحليل وتفسير النّتائج الّتي تمّ تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2018:

الهدف 9 - 1: الإشراف على مختلف البرامج وتطوير العلاقة بين الإدارة والمتدخلين معها

- ✓ **المؤشر 1.1.2.9 : نسبة الرضا على الخدمات المسداة من طرف الإدارة**

حقق مؤشر نسبة الرضا عن الخدمات المسداة من طرف الإدارة سنة 2018 نسبة 46 % . حيث حققت خدمة الأستقبال أحسن نسبة رضا تقدر بـ 68 % وحققت الإجراءات المتبعة وآجال الإنتزاع من أجل المصلحة العامة أقل نسبة تقدر بـ 26 %.

✓ **المؤشر 2.1.4.9 : نسبة تحقيق أهداف مختلف البرامج (في طور الإعداد من قبل الإ.ع.ت.ت.ا)**

سجل هذا المؤشر نسبة إنجاز تقدر بـ104 % (لكن تبقى طريقة إحتساب هذا المؤشر تقريبية حيث أنه لم يتم إعتماد نفس الظوارب لمختلف مؤشرات بقية البرامج عند القيام بإحتساب المعدل)

✓ **المؤشر 1.1.2.9 : نسبة صرف اعتمادات التنمية إلى موفى شهر سبتمبر**

قدرت نسبة استهلاك الاعتمادات في موفى شهر سبتمبر من سنة 2018 نسبة 76% متجاوزة التقديرات المبرمجة والمقدرة بنسبة 65% ويرجع ذلك أساسا إلى حجم الإستثمارات المنجزة سنة 2018 مقارنة بالسنوات الأخيرة حيث أن ما تم صرفه سنة 2018 تجاوز بكثير ماتم صرفه سنتي 2016 و2017 وهذا يعود إلى الحجم الهائل من المشاريع الجديدة وإلى إعادة تشغيل العديد من المشاريع المعطلة بفضل المساعي المبذولة لحل الإشكاليات العالقة نذكر منها خاصة تلك المرتبطة بالوضعيات العقارية وكذلك المتابعة المستمرة لإنجاز المشاريع وعقد الجلسات الدورية للحث على مزيد الرفع من نسق صرف الاعتمادات والحرص على تذليل الصعوبات العقارية والمالية وتلك المرتبطة بالإجراءات والمقاولة.

الهدف 9 - 2: نجاعة الإدارة من خلال التوظيف الأمثل للكفاءات البشرية والإمكانات المادية وتطوير الإجراءات الإدارية

✓ **المؤشر 1.1.2.9: نسبة تطور كتلة الأجور**:

بلغت نسبة تطور كتلة الأجور 7.18 - % سنة 2018 مسجلة بذلك نسبة إنجازات تقدر بـ100% وهي نسبة تعتبر إيجابية بما أنها تتماشى مع الهدف من المؤشر,

✓ **المؤشر 1.2.2.9: عدد أيام التكوين لكل عون :**

سجل المؤشر سنة 2018 إرتفاع طفيف بنسبة تناهز 5 % حيث بلغ 1،2 يوم تكوين، إلا أنه يبقى دون المأمول. فعلى الرغم من المجهودات المبذولة لتجاوز العوائق المالية و الإدارية لم توفق الإدارة لبلوغ المؤشر المنشود و يعزى ذلك بالأساس إلى التوجه نحو إضافة الخدمات اللوجستية و المهام التنظيمية (التي كانت من مهام الإدارة) إلى المهام التنشيطية و تجميعها في قسط واحد بالنسبة لكل نشاط تكويني تعهد إلى مكاتب التكوين، حيث أفضت نتائج طلب العروض الذي تم نشره في هذا الغرض، إلى إعتبار حوالي ¾ من مجمل الأقساط غير مثمرة

أما فيما يتعلق بتقدم إنجاز مخطط التكوين بعنوان سنة 2019 فمن المتوقع تجاوز العوائق التي تمت مواجهتها خلال السنة السابقة و بلوغ معدل 5،3 يوم تكوين للعون الواحد وذلك تجسيما للمخطط الطموح و الإعتمادات التي تم رصدها تحت هذا العنوان.

4- التّوجّهات المستقبلية لتحسين الأداء:

1.4 أهم الإشكاليات والنقائص

- عدم التوازن بين الأصناف المشاركة في جميع مراحل التكوين،
- إعطاء أهمية للإستبيان من طرف المتعاملين مع الإدارة،
- يمكن للعون الواحد المشاركة في دورة تكوينية تدوم عدّة أشهر (مراحل التكوين المستمر) أو عدة دورات تكوينة قصيرة المدى وبالتالي يتم سحب هذه المدة على بقية الأعوان عند إحتساب المؤشر،
- يمكن لنفس العون المشاركة في أكثر من تكوين،
- عدم توفر قاعدة معطيات شاملة و دقيقة،
- عدم توفر قانون إطار،
- تتسم المعطيات المدرجة بمنظومة " إنصاف " أحيانا بعدم الوضوح.

2.4 الاقتراحات لتدارك الإشكاليات

- مزيد تحسيس مسؤولي البرامج والبرامج الفرعية والخلايا بالإدارات الجهوية بجدوى إتقان منهجية التصرف في الميزانية حسب الأهداف من خلال دورات تدريبية وتكوينية في هذا المجال،
- اعتماد نظام إعلامية لجمع وتحليل المعطيات الخاصة بمؤشرات قيس الأداء لتسجيل عملية تحليل وتقسيم النتائج،
- وضع قاعدة بيانات خاصة لمتابعة التصرف في الأعوان المباشرين والانتدابات والترقيات والتكوين سعيا لتأمين تطوير نسبة التأطير وإعداد برنامج الانتدابات بالعدد اللازم والاختصاصات المطلوبة وتعويض الأعوان المحالين على التقاعد،
- إيجاد حلول جذرية وعملية للمشاكل العقارية وبالتالي الإسراع في نسق إنجاز المشاريع،
- فتح المجال لحوار التصرف،
- تركيز منظومة الرقابة الداخلية